توزع مجاناً

# تطوير

الهيئة العليا
لتطوير مدينة الرياض

العدد ٤٥ ١٤٢٧هـ
ISSUE 45
2006

## مقر هيئة الصحفيين السعوديين
## صدر معماري رحب ..
## لوظيفة إبداعية

## مسابقة الحي السكني ..
## أفكار تصميمية للرقي
## بالبيئة السكنية للأحياء

# بسم الله الرحمن الرحيم

مركز الملك عبدالله المالي الذي وجه خادم الحرمين الشريفين أيده الله بالبدء في تنفيذه مشروع اقتصادي استراتيجي.

هذا المشروع - الذي تتولى تطويره المؤسسة العامة للتقاعد- يمثل استثماراً مميزاً لما من الله به على المملكة عموماً ومنها مدينة الرياض، من مكانة اقتصادية مرموقة، ونهضة حضارية، وقدرات مالية وبشرية، وخدمات ومرافق عامة. وسيكون للمركز بإذن الله دور في تأكيد هذه المكانة، والانطلاق بها نحو مزيد من النمو والازدهار الذي تتطلع إليه مدينة الرياض.

الفوائد الاستراتيجية لمركز الملك عبدالله المالي تتعدد أبعادها ومن أهمها الدور الذي سيلعبه المركز ضمن منظومة محركات اقتصاد المدينة: المالية، والتجارية، والصناعية، والخدمية، وما سيوفره من فرص عمل متميزة لسكان المدينة. فضلاً عن الإضافة العمرانية التي ستسهم بها منشآت المركز ومرافقه المختلفة.

هذا المركز يعزز من رؤية المخطط الاستراتيجي الشامل بعيدة المدى لمدينة الرياض، التي حددت أحد ملامح الرياض المستقبلية، في مركز مالي تجاري نشط، منافس دولياً، متكامل مع الدور السياسي والاقتصادي، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

وتحمل الرؤية المستقبلية لمدينة الرياض التي صاغها المخطط الاستراتيجي الشامل ثماراً أخرى ستجنيها المدينة بإذن الله في شتى المجالات، فهناك على سبيل المثال: مركز تقنية المعلومات والاتصالات، والمراكز الحضرية، والقطار الكهربائي، وتطوير متنزه الثمامة. واستكمال تطوير وادي حنيفة، وتطوير طريق الملك عبدالله، وتطوير منطقة الظهيرة في وسط المدينة، وقائمة طويلة من الخطط والبرامج والمشاريع التنموية.

كل هذه المشاريع الضرورية لمستقبل المدينة يشكل المخطط الاستراتيجي مرجعاً وبيئة تنظيمية لها، وهي جميعها تمتاز بالتكامل فيما بينها، وبتحقيقها لاحتياجات المدينة المستقبلية. وهي جميعها تسير بالمدينة نحو رؤية موحدة، على الرغم من تعدد المؤسسات القائمة عليها من إدارات حكومية، وقطاع خاص، هذا الانسجام بين هذه المشاريع المختلفة، والمؤسسات القائمة عليها يعكس دور المخطط الاستراتيجي الشمولي في تطوير المدينة، واستيعابه لأدوار جميع المؤسسات العاملة في المدينة للسير في مشاريع مختلفة، وخطط عمل مستقلة، عبر مؤسسات مختلفة لتحقيق رؤية موحدة، يسهم الجميع في تنفيذها.

**عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ**
عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة

# الاجتماع الثالث للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض لعام ١٤٢٧هـ

**رأس صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض الاجتماع الثالث للهيئة لعام ١٤٢٧هـ، الذي عقد مساء الإثنين الموافق ٩ جمادى الأولى ١٤٢٧هـ، في مركز الملك عبدالعزيز التاريخي.**

حفل جدول أعمال الاجتماع بمتابعة سير العمل في بعض المشاريع التطويرية، والموافقة على عدد من الإجراءات التي من شأنها الرقي بالمستوى الحضري للمدينة، حيث بحثت الهيئة تطوير المدينة الصناعية في سدير، وتطور العمل في برنامج السلامة المرورية في مدينة الرياض، ووافقت على تشكيل لجنة عليا لحماية البيئة بمدينة الرياض. كما دشن سمو رئيس الهيئة التحسينات التي أجريت على برج مياه الرياض بمركز الملك عبدالعزيز التاريخي وافتتحه للجمهور.

وناقش الاجتماع تطوير المدينة الصناعية في سدير البالغة مساحتها ٢٥٨كم٢، وتقرر بحث ودراسة سبل تطوير هذه المدينة، وتعزيز سبل جذب القطاع الخاص إليها، في ضوء توجهات المخطط الإقليمي لمنطقة الرياض الذي يتم إعداده حالياً. وشكلت الهيئة لجنة من بعض أعضائها، إضافة إلى ممثلي الجهات الأخرى ذات العلاقة لمتابعة تنفيذ هذا القرار.

### برنامج السلامة المرورية

واطلعت الهيئة على تطور العمل في برنامج السلامة المرورية في مدينة الرياض، حيث تم الاطلاع على نتائج الخطة التنفيذية لاستراتيجية السلامة المرورية بمدينة الرياض، التي يتم تنفيذها حالياً بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتخضع بشكل مستمر للمتابعة والتقويم لمستوى الأداء في تنفيذ المهام الرئيسية للجهات المعنية، في كل سنة من سنوات الخطة الخمسية.

ويمثل العام الماضي العام الثاني من الخطة، وشهد بفضل الله انخفاضاً ملحوظاً في أعداد الوفيات والإصابات الخطرة عن الأعوام السابقة، إذ بلغ إجمالي عدد الوفيات في مدينة الرياض لعام ١٤٢٦هـ ٤٠٨ حالات وفاة. ويعتبر هذا الرقم أقل من عدد الوفيات في العامين السابقين له، حيث بلغ عدد الوفيات في عام ١٤٢٤هـ ٤٧٨ حالة وفاة، وفي عام ١٤٢٥هـ ٤٣٠ حالة، كما شهد العامان الماضيان شهدا جملة من الإجراءات التنفيذية التي قامت عليها الجهات المعنية.

### سمو رئيس الهيئة يزور برج مياه الرياض

تفضل سمو رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، بزيارة برج مياه الرياض بمركز الملك عبدالعزيز التاريخي، بعد إجراء التحسينات عليه وافتتاحه للجمهور، ورافق سموه في هذه الزيارة سمو نائب رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ومعالي وزير التجارة والصناعة، وأعضاء الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وأعضاء مجلس منطقة الرياض، وأعضاء المجلس البلدي، وأعضاء الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.

### لجنة عليا لحماية البيئة

ناقشت الهيئة التقرير المعد حول الوضع الراهن للبيئة في مدينة الرياض، حيث أدى النمو المتسارع للمدينة في السكان والمساحة والأنشطة المصاحبة لهذا النمو في المجالات العمرانية وحركة النقل والأنشطة الاقتصادية المختلفة، إلى التأثير على الموارد البيئية المتاحة للمدينة في جوانب المياه وجودة الهواء والنفايات بأنواعها والبيئة الطبيعية.

وكان المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض قد وضع خطة بيئية وبرنامجاً تنفيذياً شاملاً، يضم العديد من المشاريع والإجراءات التي تتطلب التنفيذ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية البيئة وتنمية مواردها.

وفي ضوء ذلك، قررت الهيئة تشكيل لجنة عليا لحماية البيئة بمدينة الرياض، في إطار الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز نائب رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وعضوية الجهات ذات العلاقة. وتتولى هذه اللجنة متابعة الوضع البيئي في مدينة الرياض، ووضع برنامج تنفيذي لحماية البيئة ومتابعة تنفيذه مع الجهات ذات العلاقة. كما وجه الاجتماع بإعداد برنامج تنفيذي تفصيلي لقطاع البيئة بمدينة الرياض، في ضوء استراتيجية البيئة الواردة في المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض، والدراسات البيئية الأخرى، ويكون البرنامج محوراً لعمل اللجنة العليا لحماية البيئة بمدينة الرياض.

### الاجتماع الأول للجنة العليا لحماية البيئة

ترأس صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز رئيس اللجنة العليا لحماية البيئة بمدينة الرياض، الاجتماع الأول للجنة العليا لحماية البيئة ظهر يوم الأحد ١٣ جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ، في قصر الحكم، وناقش الاجتماع الوضع الراهن للبيئة في مدينة الرياض.

يهدف تشكيل اللجنة العليا لحماية البيئة في مدينة الرياض في إطار الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، إلى وضع برنامج تنفيذي لحماية البيئة في المدينة، ومتابعة تنفيذه من قبل جميع الجهات ذات العلاقة، بالإمكانات المتاحة لدى كل منها.

الاجتماع الأول للجنة، ناقش التقرير المعد حول الوضع الراهن للبيئة في مدينة الرياض. حيث ساهم النمو المتسارع لمدينة الرياض خلال العقود الماضية في السكان والمساحة، والأنشطة المصاحبة لهذا النمو في المجالات العمرانية وحركة النقل والأنشطة الاقتصادية المختلفة، في ظهور العديد من القضايا البيئية التي تتطلب مواجهتها، ومن أبرزها ما يتعلق بالبيئة الطبيعية في المدينة، وجودة الهواء، ومعالجة قضايا النفايات البلدية والصناعية والطبية، وغير ذلك.

وستعمل هذه اللجنة إن شاء الله وفق خطة بيئية شاملة، في إطار رؤية موحدة ومشتركة بين جميع الجهات، وسيتم تنفيذ هذه الخطة في إطار تكاملي مشترك، وبالتنسيق الكامل والفاعل بين هذه الجهات.

# مركز الملك عبد الله المالي يعزز الرؤية بعيدة المدى للمخطط الاستراتيجي

**يعزز مشروع مركز الملك عبد الله المالي الرؤية المستقبلية لمدينة الرياض، التي وضعها المخطط الاستراتيجي الشامل للمدينة، ودعت إلى أن تكون العاصمة السعودية «مركزاً مالياً وتجارياً» نشطاً ومنافساً، بشكل يتكامل مع الدور الوظيفي والسياسي على المستويين الوطني والإقليمي الذي تحظى به الرياض.**

**اطلعت** الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، في اجتماع برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز، على التصورات المعدة لمركز الملك عبد الله المالي، المزمع إنشاؤه في مدينة الرياض من قبل المؤسسة العامة للتقاعد. ووجهت الهيئة بتسهيل إجراءات إنجازه، معتبرة أن المشروع يحظى بأهمية كبرى من الناحية الاقتصادية، حيث سيساهم في دعم الجهود الرامية إلى تنويع اقتصاد البلاد من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، كما سيعمل على استقطاب الاستثمارات المختلفة، وتوفير الفرص الوظيفية للقوى العاملة السعودية، كما يمثل المشروع إضافة نوعية للنهضة العمرانية للرياض، خصوصاً في قطاع التنمية الاقتصادية.

## مركز مالي وحضاري عالمي

سيقام مركز الملك عبد الله المالي على أرض مساحتها ١,٦مليون متر مربع، ويحده من الشرق طريق الملك فهد، ومن الجنوب الطريق الدائري الشمالي ومن الجهتين الغربية والشمالية امتداد طريق التخصصي. ومن المقرر أن يضم المركز كلاً من: السوق المالية، ومقر هيئة السوق المالية، ومقار المؤسسات المالية الأخرى، مثل شركات التأمين والبنوك والخدمات المالية، ومكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، والمحاماة، ومؤسسات التقييم، والمؤسسات الاستشارية والمالية، وشركات تقنية المعلومات، بالإضافة إلى المرافق التعليمية التي ستضم أكاديمية مالية، إلى جانب مرافق خدمة ومساندة أخرى. وسيتم إنجاز مشروع المركز المالي

على عدة مراحل، ويتوقع أن يتم البدء في أعمال بنائه في عام ١٤٢٨هـ، حيث سيتم إنشاء شركة مملوكة لمؤسسة التقاعد لإدارة المركز.

## الرؤية المستقبلية لمدينة الرياض

أعـدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الـرياض، مـن منطلق مسؤوليات الهيئة نحو التخطيط والتطوير الشامل لمدينة الرياض التي تعد واحدة من أسرع مدن العالم، المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض بهدف قيادة وتوجيه التنمية المستقبلية بمدينة الرياض، وذلك من خلال تقويم الوضع الراهن للمدينة، ووضع بدائل استراتيجية للتطوير الحضري، تتبعها خطة تنفيذية لهذه الاستراتيجية، تكون بمثابة مظلة رئيسية للدراسات والخطط والأفكار والتصورات المتعلقة بتطوير وتنمية مدينة الرياض مستقبلاً.

الرؤية المستقبلية لمدينة الرياض، التي حددها المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض في ستة عناصر، تعكس الرغبات والآمال بطريقة واضحة، كما تعكس التطلع لمستقبل يكون امـتـداداً للمستوى الحضري والمعيشي الـذي تشهده المدينة وسكانها. وتعتمد الرؤية المستقبلية على تحقيق مبدأ الاستدامة في تنمية وبناء مدينة المستقبل، في ظل مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، وتجسيد مفهوم علاقة الإنسان بخالقه عز وجل (الخلافة في الأرض)، وكذلك علاقة الإنسان بالإنسان وعلاقته بالطبيعة .

وترتكز عناصر الرؤية المستقبلية لمدينة الرياض على الأسس التالية:

١ـ "الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية" تعكس الدور الفعلي لعاصمة المملكة العربية السعودية، أرض الرسالة المحمدية والحرمين الشريفين ، وباعتبارها مركزاً دولياً

ووطنياً للوظائف السياسية والثقافية والتاريخية .

٢ـ "مدينة إنسانية" تحقق الرغبات الإنسانية الحميدة والعيش الرغيد، الذي ينعكس في بيئة تعطي الأولوية للإنسان وتحقق للسكان السلامة والأمن وتشجع العلاقات الاجتماعية الحميدة.

٣ـ "واحة معاصرة" رائدة في التكيف مع البيئة الصحراوية، من خلال تطوير التقنية المناسبة وتطبيقها لعمل نموذج بيئي وقاعدة لتصدير هذه التقنية إلى مختلف أنحاء العالم.

٤ـ "مركز مالي وتجاري" نشط ومنافس دولي متكامل مع الدور الوظيفي والسياسي على المستوى الوطني والإقليمي.

٥ـ "مـركـز إشـعـاع ثقافي وعلمي رائـد" في الخدمات التعليمية والصحية، وتمثل مركزاً للمعرفة ذا دور قيادي في الأبحاث العلمية والتقنية، مع التركيز على مجالات الطاقة والدراسات الصحراوية.

٦ـ "مدينة جميلة" تتمثل في شكل عمراني متوافق مع الحياة الاجتماعية والثقافية، ومركز للثقافة والفنون الإسلامية العريقة.

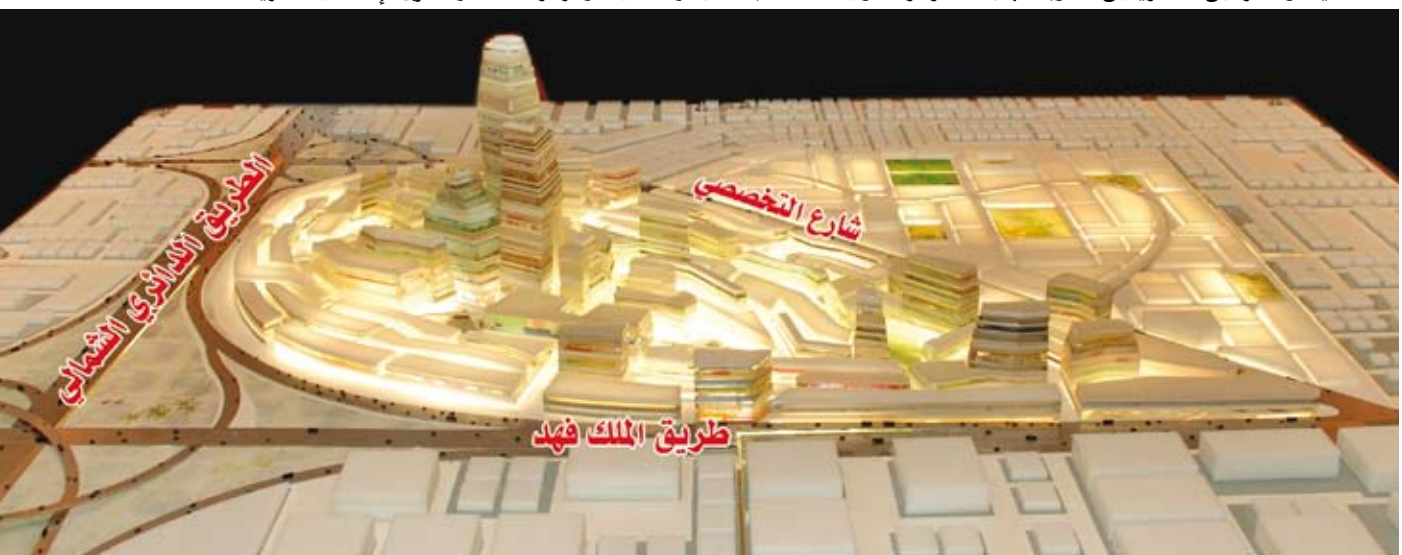

## استراتيجية التنمية الاقتصادية

تعتبر الرياض بصفتها عاصمة المملكة العربية السعودية القناة التي تنساب فيها عملياً كافة الإيرادات والمصروفات الحكومية من بقية مدن المملكة، وإضافة إلى ذلك فإن جميع الهيئات الحكومية ومعظم شركات القطاع الخاص الكبرى والبنوك بالمملكة تتخذ مقرها الرئيس بمدينة الرياض، كما أن جميع شركات القطاع الخاص الكبرى تتخذ لها فروع بمدينة الرياض، أي أن جميع النشاط الاقتصادي بالمملكة يتم توجيهه وتنظيمه عملياً من الرياض.

اتجهت "الاستراتيجية الاقتصادية" التي وضعها المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض، نحو هدف تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة بمدينة الرياض، باستخدام مكانة المدينة ومزاياها التنافسية لتعزيز دورها كمركز مالي وتجاري وثقافي.

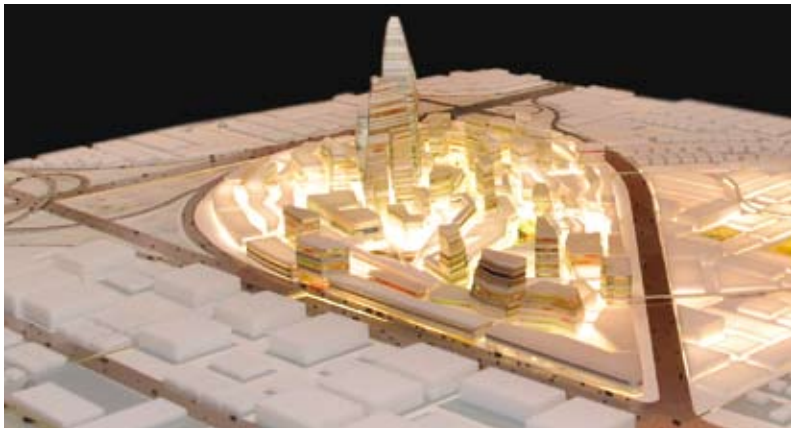

ولضمان تحقيق مدينة المستقبل للرؤية المستقبلية ولعاصمة مزدهرة مستديمة، كان من الضروري دعم الاستراتيجية باقتصاد قوي وناجح، لذا أوصت الاستراتيجية الاقتصادية بأن تستلزم التنمية الاقتصادية المستقبلية للمدينة اتخاذ عدد من الإجراءات الرئيسة، أهمها:

- تنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق اختيار صناعات محددة وأسواق معينة، من خلالها يتحقق لمدينة الرياض زيادة الدخل وتنويع مصادره.
- التأكيد على زيادة وتعزيز الميزة التنافسية للمدينة، وذلك بتوفير المرافق العامة وتحسين فعالية أدائها، والرقي بالكفاءة العملية للعمالة السعودية وتحسين التنظيمات والتشريعات.
- تطوير القوى العاملة السعودية ورفع مستوى كفاءتها بحيث تكون قادرة على التنافس عالمياً.
- حماية الموارد الطبيعية وتعزيز تراث المدينة وتطوير مناطق الجذب السياحي الرئيسية.

### عناصر الاستراتيجية

تم تحديد عناصر استراتيجية التنمية الاقتصادية للمدينة بحيث تتوافق مع سياسات التنمية الوطنية في تحقيق أهداف تنويع القاعدة الاقتصادية، وتقليل الاعتماد على الإنفاق الحكومي، وتوظيف القوى العاملة السعودية. حيث تؤكد هذه الاستراتيجية أن تشجيع استقطاب وتوطين الاستثمارات الخارجية وجذب المدخرات الوطنية خارج البلاد، أمراً ملح لتنويع القاعدة الاقتصادية. كما تقر استراتيجية التنمية الاقتصادية أن هذا لا يمكن تحقيقه إلا بتحسين مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثيرها سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية.

### ملامح التنمية الاقتصادية

اتخذت استراتيجية التنمية الاقتصادية للمدينة التدابير اللازمة لتنويع القاعدة الاقتصادية لها، حيث تم وضع توقعات بخصوص المتطلبات من الأراضي اللازمة للأنشطة المختلفة، وحددت تلك التوقعات مساحة من الأراضي بحسب الاستعمالات الرئيسة لقطاعات المدينة المقترحة، واستندت هذه التوقعات على مجموعة من المبادئ في تخصيص استعمالات الأراضي المقررة بحسب كل قطاع في المدينة.

### القطاعات الحيوية المستهدفة

خصت استراتيجية التنمية الاقتصادية سبعة قطاعات حيوية في مدينة الرياض بأهمية استثنائية في بناء القاعدة التنافسية لمدينة الرياض، دون إغفال استجابة المدينة لأية فرص أخرى عندما تظهر، إنما خصت هذه القطاعات على اعتبارها قطاعات مستهدفة، تستوجب توجيه الجهود التخطيطية والتسويقية للنهوض بها، مع أخذ القوة التنافسية المحتملة للمدينة في الاعتبار، وتشمل القطاعات:

**١ـ تقنية المعلومات والاتصالات:**

أية شركة كبرى للاتصالات تسعى لبناء مركز عالمي حقيقي، ستحتاج إلى تحقيق موطئ قدم استراتيجي في منطقة الخليج أو الشرق الأوسط. وتعتبر المملكة مكاناً منطقياً واستراتيجياً لهذه الصناعات، كما أن مدينة الرياض بدورها هي الأنسب لتلعب هذا الدور جلياً.

**٢ـ الصناعات العالية التقنية والأبحاث والتنمية:**

يمكن اجتذاب صناعات عالية التقنية وعالية القيمة المضافة إلى مدينة الرياض وبأعداد كبيرة، حيث إن مدينة الرياض تمتاز بعدة مزايا تنافسية. ومن هذه المزايا التنافسية ما يلي:

أـ القدرة على تطوير صناعي تجاري متكامل.

ب ـ التركز الكبير للجامعات ومراكز الأبحاث بالرياض.

ج ـ إمكانية قيام سوق إقليمي كبير يسهل الوصول إليه من الرياض.

**٣. تصدير خدمات التعليم:**

يعد التعليم أحد الصادرات المهمة إقليمياً بالنسبة لاقتصاد مدينة الرياض، حيث يأتي كثير من الطلاب من خارج المدينة للدراسة بجامعاتها وكلياتها الكثيرة، وهذا يزيد دخل المدينة وخاصة من مصروفات متطلبات السكن والمعيشة والخدمات، التي تشكل دخلاً مهماً للمدينة، لذلك فإن الرقي بهذه الصناعة له أولوية كبيرة في سياسة التنمية الاقتصادية، كما أن هنالك إمكانية توجيه الصادرات التعليمية إلى بلدان العالم الأخرى، مع التركيز على دول الخليج والعالم الإسلامي بوجه عام.

**٤. الخدمات المالية:**

إذا أخذنا في الاعتبار الثروة التراكمية للمملكة والحجم النسبي لاقتصادها، فإنها يجب أن تلعب دوراً أكبر بهذه المنطقة، مع كون الرياض تعمل كمركز مالي إقليمي رئيس.

**٥. السياحة الوطنية:**

تتيح مدينة الرياض بصفتها المركز الرئيسي للعالم العربي توفير فرص السياحة الثقافية، التي يمكن أن تتحقق بشكل أكثر اكتمالاً عن طريق إيجاد سلطة سياحية للمدينة. وقد تكون الأسواق داخل المملكة وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي الهدف المقصود في المدى القريب، بما في ذلك عقد المؤتمرات والندوات الدولية. وتمثل مبيعات السياحة ضمن نطاق العالم الإسلامي فرصة طويلة الأمد بالنسبة لمدينة الرياض، مع أنه سيكون بالإمكان تطوير بعض الأسواق المناسبة، وعلى سبيل المثال الرحلات البرية والسياحة الثقافية.

**٦. الصناعات الصحية:**

تعد المرافق الصحية المختلفة والمتمركزة في مدينة الرياض على مستوى عال يكفي لاجتذاب المصروفات المتعلقة بالصحة والعلاج من الأقطار المجاورة. وإضافة إلى ذلك يجب أن يكون بالإمكان تخفيض تدفق مصروفات السكان المحليين على الخدمات الصحية إلى الخارج. و من الأمور الضرورية في هذا المجال العمل من أجل الاستغلال الأمثل للتجهيزات الطبية المتوفرة في الوقت الحالي، والتوسع في عملية تدريب الكوادر الطبية.

**٧. النقل:**

يتوفر بمدينة الرياض أحد المطارات الأفضل تصميماً في العالم. ويتكامل تماماً بشكل جيد مع موانئ البحر الأحمر والخليج العربي، وباتخاذ التدابير والسياسات اللازمة لتطوير واستغلال مطار الملك خالد الدولي بشكل فعال، فإنه يمكن للرياض أن تقوم بدور رئيسي كمركز للتوزيع بالمنطقة.

# منطقة الظهيرة رئة الاستثمار الجديدة في الرياض

**قررت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض البدء في تأسيس شركة استثمارية خاصة بتطوير منطقة الظهيرة، وذلك ضمن برنامج الهيئة لتطوير وسط المدينة، وتطوير اتصال البيئة العمرانية الحضرية بين منطقة قصر الحكم، ومركز الملك عبدالعزيز التاريخي.**

تحتضن منطقة الظهيرة فرصاً استثمارية عالية بحكم موقعها المركزي وتوسطها المركز الإداري الرئيسي للمدينة، حيث ستكون هذه المنطقة في حال تطويرها مكاناً ملائماً للعديد من الأنشطة الحضرية الرئيسية المركزية، ومن أهمها: مقار كبرى الشركات والبنوك، وأسواق عالية المستوى، ووحدات سكنية عالية المستوى، وشبكة من الساحات المفتوحة وممرات المشاة التي تربط أجزاء المنطقة ببعضها.

### جوار حضري ثري

تقع الظهيرة في قلب مدينة الرياض، ويحدها من الشمال شارع الإمام فيصل بن تركي ومن الجنوب شارع الإمام تركي بن عبدالله، ومن الشرق شارع الملك فيصل، ومن الغرب طريق الملك فهد، وتغطي مساحة قدرها ٨٠٠ ألف متر مربع، وتحيط بالمنطقة من جميع الاتجاهات طرق رئيسة تزدهر على جوانبها الاستعمالات التجارية، وتقوم عليها بعض أبرز المراكز التجارية في المدينة.

كما يحدّ منطقة الظهيرة شمالاً منشآت مركز الملك عبدالعزيز التاريخي الذي يشمل عدداً كبيراً من المؤسسات الثقافية الوطنية على مستوى المملكة، تقدم خدماتها لسكان المدينة عموماً، من حدائق مغلقة ومفتوحة، وتكوينات، وممرات مشاة، وتجهيزات وخدمات عالية الكفاءة، فيما تمثل حديقة الفوطة جواراً مفتوحاً يمتاز بكثافته الخضراء، تقدم خدمة خاصة للجوار المحيط بها.

أما الجهة الجنوبية للمنطقة، فتقدم جواراً مميزاً يتمثل في منشآت منطقة قصر الحكم، التي تختلف في طبيعتها ووظيفتها عن مركز الملك عبدالعزيز التاريخي، حيث تغلب عليها الميادين المتصلة بشبكة مميزة من ممرات المشاة، تنتصب بينها أهم مؤسسات المدينة الوظيفية والإدارية، وفي مقدمتها قصر الحكم.

وإلى الجنوب من منطقة الظهيرة، توجد نخبة من المؤسسات الخدمية الكبرى والميادين والساحات والمتنزهات، ضمن نسيج عمراني متصل عالي التجهيز، أهمها: المحكمة العامة، والمحكمة الجزائية قريباً إن شاء الله، وجامع الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وميدان دخنة، وسوق الزل، ومتنزه سلام.

### نشاط تجاري مزدهر

فضلاً عن الجوار الحضري الثري للمنطقة، والأنشطة المختلطة الكثيفة التي تحيط بها، فإن المنطقة تحتضن

تطوير حضري

في داخلها جانباً كبيراً من النشاط التجاري المزدهر في وسط المدينة، خصوصاً في شوارع: الظهيرة، آل سويلم، العطايف. ويمتاز هذا النشاط التجاري بتخصصه الذي مازال يحتفظ بقدرات تنافسية على مستوى المدينة، وبالأخص في كل من قطاعات: تجارة الألعاب، المفروشات، الأدوات المكتبية والقرطاسية، تجارة الملابس بالجملة.

### أهداف المشروع

يهدف المشروع إلى إحداث مستوى من التطوير الحضري في منطقة الظهيرة، يتناسب مع المستوى الحضري الذي تتمتع به منطقة قصر الحكم ومركز الملك عبدالعزيز التاريخي، ويؤدي إلى اتصال البيئة العمرانية الحضرية في المنطقتين عبر منطقة الظهيرة، ويكون في مجمله محققاً للرؤية العامة لتطوير وسط المدينة، التي وضعها المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض الذي أعدته الهيئة العليا لتطوير الرياض.

### الوضع الراهن

تشكل منطقة الظهيرة حالياً نسيجاً عمرانياً تقليدياً، مكوناً من عدد كبير من الملكيات والحيازات الفردية الصغيرة التي تعاني من حال تدهور حادة، وتشتهر بأزقتها الضيقة التي تزيد من صعوبة الوصول إلى أجزائها المختلفة، إضافة إلى صغر العقارات والملكيات في المنطقة، وتدني مستوى الخدمات والمرافق العامة فيها، وعدم ملاءمة ضوابط التطوير الحالية للظروف المستجدة في المنطقة.

لذلك يتطلب تطوير هذه المنطقة منهجاً جديداً، يستفيد من نجاحات المشاريع التطويرية التي تم تنفيذها في وسط الرياض، من حيث جودة التصميم والتنفيذ.

وقد وضع عدد من الأسس لتطوير هذه المنطقة، تضمنت عدداً من العناصر من أبرزها:

- إعادة تطوير المنطقة بموجب مخطط جديد لتقسيمات الأراضي، يراعى فيه تفادي نزع الملكيات، والإبقاء على حدود ومساحة ما هو ملائم منها للتخطيط، وإعادتها للملاك الأصليين، وطرح ماعدا ذلك من الأراضي المتبقية للمطورين من القطاع الخاص.
- الإفادة من التجارب السابقة في تطوير وسط المدينة.
- اقتصار دور الأجهزة الحكومية على دعم التطوير، وليس القيام بأعمال التطوير ذاتها.
- الحفاظ على حقوق الملاك الأصليين وتيسير قيامهم بتطوير ممتلكاتهم.
- التدرج في مراحل التطوير.
- التوازن بين دور الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص مؤسسات وأفراداً.
- الحفاظ على مناطق التراث العمراني والمعماري ذات القيمة العالية.
- المحافظة على المناطق النشطة في المنطقة.
- تكوين قطع أراض بمساحات ملائمة للتطوير في المناطق الرئيسية حول الشوارع الجديدة، لتشكل فرصاً استثمارية للمطورين من الملاك أو القطاع الخاص المستثمر.
- إيجاد حركة مرورية جيدة للمركبات والمشاة مع توفير مواقف للسيارات.

### شركة استثمارية للتطوير

بهدف تطوير النسيج العمراني في منطقة الظهيرة والرقي به إلى مستوى التطوير في كل من منطقة قصر الحكم ومركز الملك عبد العزيز التاريخي، قررت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض البدء في تأسيس شركة استثمارية خاصة بتطوير منطقة الظهيرة، وذلك ضمن برنامج الهيئة لتطوير وسط المدينة.

وسيتضمن نشاط الشركة إعادة تطوير المنطقة بالكامل، وتأمين الخدمات الأساسية والبنية التحتية، وإعادة بيع الأراضي للمستثمرين من أفراد ومؤسسات وشركات، وتطوير أجزاء من المنطقة، وسيتم التخطيط والتطوير تحت إشراف الهيئة مباشرة.

تبنّاهما المخطط الإقليمي لمنطقة الرياض

# التشاور والمشاركة: الأساس في صياغة رؤية مستقبلية سديدة

**نظمت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ورشة عمل في قصر طويق بحي السفارات، تحت عنوان « الرؤية المستقبلية لمنطقة الرياض في عام ١٤٤٦هـ-٢٠٢٥م، ضمن المخطط الاستراتيجي الإقليمي للمنطقة الذي تقوم الهيئة على إعداده حالياً وذلك صباح الأربعاء الموافق ١٨ جمادى الأولى ١٤٢٧هـ، وسط حضور كثيف من محافظي المحافظات ورؤساء البلديات والمراكز وأعضاء المجالس المحلية والبلدية في منطقة الرياض، وممثلين من الوزارات المعنية والهيئات الحكومية وصناديق التمويل، ونخبة من رجال الأعمال والأكاديميين والمختصين بقضايا التطوير الحضري.**

تتبنى الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض منهجية عمل مبتكرة في إعدادها للمخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض، تجعل من التخطيط والتطوير الشامل لجميع قضايا التنمية الحضرية في المنطقة عملية مستمرة، تتخذ من المناقشة والتشاور مع جميع الجهات والفئات ذات العلاقة بجوانب عمل هذا المخطط أحد المبادئ الأساسية في منهجيتها في العمل، إضافة إلى تكوين قواعد من المعلومات الحديثة والمتنوعة المتعلقة بجميع القطاعات المختلفة في المنطقة، والاعتماد على الكوادر الوطنية مع زيادة صقلها بالتدريب على رأس العمل، والاستفادة من بيوت الخبرة المحلية والعالمية، والاطلاع على نماذج مختارة من الخبرات العالمية في التخطيط الإقليمي.

واستند العمل في إعداد المخطط على مجموعة من المبادئ الرئيسية، من أهمها اتباع منهجية المناقشة والتشاور مع جميع الجهات والفئات ذات العلاقة بجوانب عمل المخطط، ويتم ذلك من خلال عقد اللقاءات وحلقات النقاش وورش العمل للتنسيق بين فريق عمل الهيئة والجهات الأخرى، ومراجعة وتقويم قضايا المنطقة الملحة في جميع مراحل العمل، بمشاركة نخب من المختصين في المجالات المهنية المختلفة، من الجهات الحكومية والقطاع الخاص وفئات المجتمع، إضافة إلى إتاحة الفرصة لجميع الجهات والمختصين والمهتمين والسكان للمشاركة في جميع مراحل المشروع على جميع المستويات، الأمر الذي من شأنه الخروج بأسلوب جديد في التخطيط يعتمد أكبر قدر من المشاركة، ونال الاستحسان والإشادة من الجميع.

وقد عقدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ضمن هذه المنهجية، عدة ورش عمل وحلقات نقاش ولقاءات في المقرات الرئيسية للوزارات المعنية، وفي فروعها في مدينة الرياض، وفي المحافظات والمراكز في المنطقة، جرى خلالها تقويم برنامج عمل المخطط وقضاياه الرئيسية، وتضمنت تبادل الأفكار والآراء حول قضايا المنطقة الملحة وأولويات المخطط الإقليمي، بمشاركة مختصين في المجالات المهنية المختلفة من الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وأعضاء مجلس المنطقة والمجالس المحلية والبلدية، وجمع من فئات المجتمع و الأكاديميين والمهنيين المختصين من داخل المملكة وخارجها، وكان لهذا المنهج أثر إيجابي ومردود مميز، تمثل في الحضور الكبير من المشاركين في ورش العمل الذي بلغ نحو ٢٥٠ مشاركاً في إحدى هذه الورش.

## عرض الرؤى المستقبلية

وفي هذا الصدد، نظمت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض صباح الأربعاء الموافق ١٨ جمادى الأولى ١٤٢٧هـ في قصر طويق بحي السفارات، ورشة عمل لعرض الرؤية المستقبلية للمخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض، شرحت فيها رؤية المخطط المستقبلية، الذي يعد بمثابة الحلقة الوسطى بين استراتيجية التنمية العمرانية التي وضعتها وزارة الشؤون البلدية والقروية، والمخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض الذي وضعته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض. وأكدت الهيئة خلال ورشة العمل، أن المخطط الإقليمي يضع جميع محافظات المنطقة

في مستوى واحد، ويعتمد موجهات علمية وفنية بحتة في توجهاته، دون وجود أية محاباة أو تحيز لمحافظة دون أخرى.

قدمت ورشة العمل إيضاحاً للرؤية التخطيطية لمشروع المخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض، من خلال عرض النتائج التي تم التوصل إليها خلال الفترة التشاورية - التي تمثل جزءاً من المرحلة الثانية – والتي شملت زيارة محافظات المنطقة والاجتماع بالمحافظين ورؤساء البلديات والمجلسين المحلي والبلدي لكل محافظة، إضافة إلى العديد من الجهات الحكومية على المستوى الوطني، وصناديق التمويل الوطنية وجهات مختارة من القطاع الخاصة، حيث تم إطلاعهم وتعريفهم "بالتصور الأولي لمستقبل منطقة الرياض" الذي أعد خلال المرحلة الأولى للمشروع، وأخذ مرئياتهم وطروحاتهم عليه.

## نتائج الفترة التشاورية

اشتملت ورشة العمل على خمسة عروض عن المخطط الإقليمي، استعرض الأول منها نتائج الفترة التشاورية التي تناولت القضايا الرئيسية التي تواجه المنطقة، حسبما تم تأكيده لفريق المخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض، من خلال الاجتماعات التي تمت في محافظات المنطقة.

وتناول العرض التالي الرؤية المستقبلية وفقاً للتصور الأولي لمستقبل منطقة الرياض، حيث طرح مثالين لتخطيط التنمية الإقليمية من ألمانيا، حول إمكانات التعاون الرأسي والأفقي بين الجهات ذات الاهتمام على المستوى الإقليمي.

العرض الثالث، استعرض آليات تحويل الرؤية المستقبلية إلى استراتيجية تخطيطية، حيث تم شرح أدوات التخطيط المستخدمة على المستوى الإقليمي، لتحقيق الهدف الرئيسي لمشروع المخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض – ويكمن هذا الهدف في تخفيف الضغط التنموي على مدينة الرياض من خلال تعزيز جاذبية محافظات المنطقة - وتتمثل العناصر الأساسية التي تم شرحها في التسلسل الهرمي للمراكز الحضرية، وتقاسم فرص العمل وظيفياً ومكانياً.

التحول من الرؤية التخطيطية – حسبما ورد في استراتيجية التخطيط - إلى التنفيذ الفعلي، كان موضوع العرضين النهائيين في ورشة العمل، حيث تم شرح كيفية إشراك صناديق التمويل القائمة في العملية التنفيذية لدعم أنشطة محددة في شكل برامج عمل، وتمثل هذه البرامج العنصر الأساسي لضمان ترجمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة المبدئية في المخطط الإقليمي إلى مشاريع ملموسة.

أما العرض الأخير في الورشة، فتناول قضية معايير المرافق والخدمات العامة، بهدف تحقيق التوزيع المتوازن الذي يعمل على دعم الهدف الاستراتيجي الإجمالي لمشروع المخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض. وشرح العرض أيضاً الطريقة المستخدمة والمعايير الحالية المطبقة.

وفي ختام ورشة العمل، عقدت جلسة حوار مفتوحة بمشاركة عدد من كبار المسؤولين في المنطقة، حيث تم طرح محاور مختلفة للنقاش، وتبادل المشاركون في الورشة النقاش المفتوح للوصول إلى الرؤية المستقبلية المطلوبة.

# الاستراتيجية الإقليمية.. برامج عمل تقود نمواً اقتصادياً متوازناً

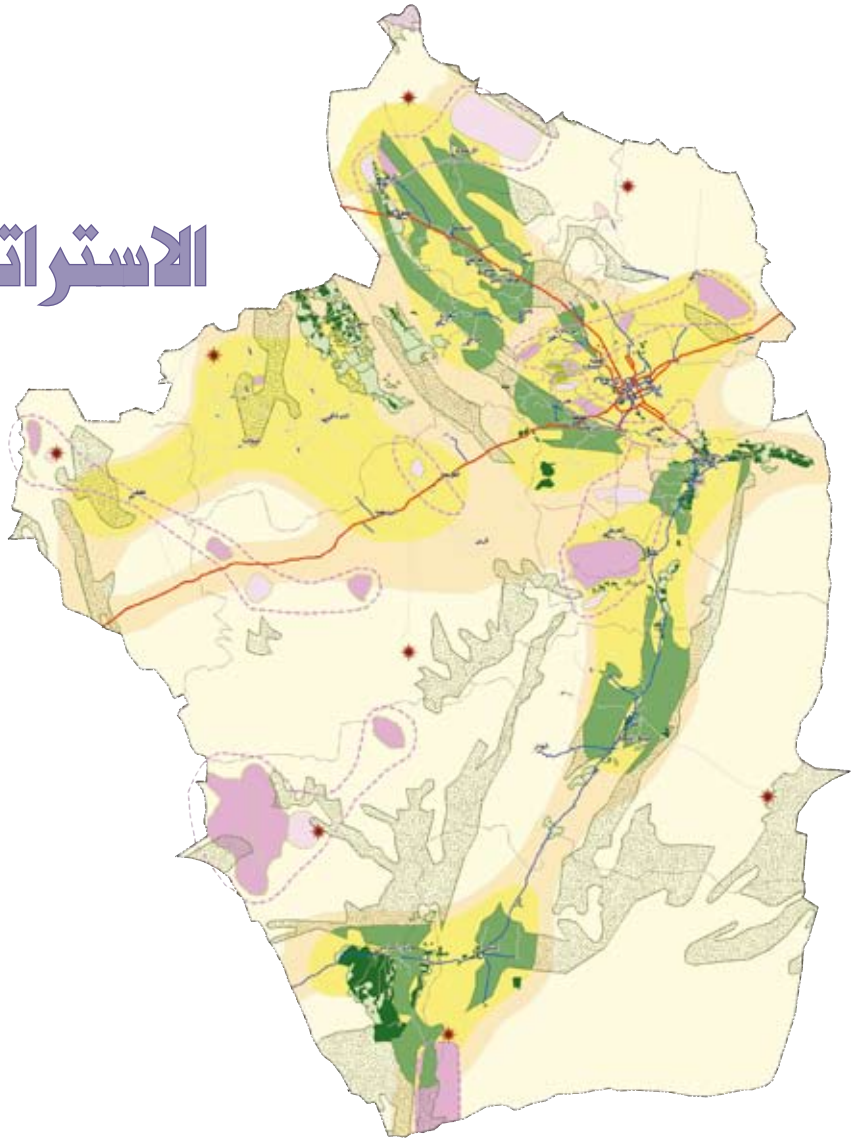

**وضع مشروع المخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض إستراتيجية اقتصادية، تعمل على تحسين البيئة الإنتاجية وتطوير الموارد البشرية والبنية التحتية الأساسية في المنطقة، وذلك ضمن إطار الهدف الأوسع للمخطط، الذي يرمي إلى إيجاد تنمية شاملة متوازنة في المنطقة، تؤدي إلى تخفيف الضغط التنموي والسكاني على العاصمة الرياض.**

**ولتنفيذ أهداف الاستراتيجية الاقتصادية، صاغ المخطط الاستراتيجي الإقليمي مجموعة من برامج العمل لحل قضايا القطاعات التنموية الفرعية، ورفع القدرات التنموية والتنافسية للقطاعات الاقتصادية المستهدفة في منطقة الرياض.**

**جزأت** الهيئة العمل في إعداد مشروع المخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض، الذي تعمل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على إعداده، على ثلاث مراحل، تمتد على مدى ٣٦ شهراً، بدأت في شهر محرم ١٤٢٦هـ. وأخيراً انتهت الهيئة من إنجاز المرحلة الأولى من المشروع، التي تضمنت جمع وتحليل معلومات الوضع الراهن للجوانب المختلفة، واستقراء التوجهات المستقبلية للمنطقة على ضوء المتغيرات المتوقعة أو المطلوبة، وتم ذلك من خلال بناء نظام معلومات إقليمي متقدم، يستخدم نظم المعلومات الجغرافية GIS، وبناءً عليه تم وضع تصور أولي لمستقبل المنطقة للعشرين سنة القادمة، حتى عام ١٤٤٦هـ (٢٠٢٥م) يشكل مرجعاً للتنمية المطلوبة للمنطقة.

المخطط الإقليمي

## التصور الأولي لمستقبل المنطقة

شكلت مخرجات الاستراتيجية العمرانية الوطنية التي أقرها مقام مجلس الوزراء عام ١٤٢١هـ، الموجه الرئيسي في إعداد التصور الأولي لمستقبل المنطقة للعشرين سنة القادمة، حتى عام ١٤٤٦هـ (٢٠٢٥م)، الذي أعد خلال مرحلة مبكرة من العملية التخطيطية، في كونه يعمل كمخطط إقليمي تجريبي ويضع "خطة اختبارية" لمنطقة الرياض، تسلط الضوء على العديد من الموضوعات التي سيتم إدراجها ضمن المخطط الإقليمي النهائي، الذي سيُنتج خلال المرحلة الأخيرة من المشروع.

كما يعمل التصور الأولي لمستقبل المنطقة كمحفز للمناقشة، حيث يطرح للنقاش خلال العملية التشاورية المكثفة في المرحلة الثانية مع الجهات ذات العلاقة بالمنطقة من القطاعين العام والخاص.وسيكون هذا التصور بمثابة "معيار" لتقييم البدائل التنموية للمنطقة التي سيتم طرحها خلال المرحلة الثانية من المشروع.

وسيتضمن التصور الأولي «خطة تنفيذية» مبكرة لدعم قيام مشاريع إقليمية محددة، من خلال برامج العمل المطروحة ضمن هذا التصور، كما يضع «خطة إرشادية» لتعديل وتكييف الهياكل الإدارية وأدوات التخطيط الإقليمية.

ويشمل التصور الأولي لمستقبل منطقة الرياض، الذي انتهت الهيئة من إعداده أخيراً، العناصر التالية:

- تقدير السكان والقوى العاملة.
- الاستراتيجية الاقتصادية وتندرج ضمنها (برامج العمل الإقليمية).
- استراتيجية المناطق.
- استراتيجية المراكز.
- استراتيجية البنية التحتية.
- استراتيجية الإدارة الإقليمية.

## الاستراتيجية الإقليمية الاقتصادية

تعتبر الاستراتيجية الاقتصادية عصب التصور الأولي لمستقبل منطقة الرياض، وتنطلق منها برامج العمل الإقليمية، حيث يتمثل الهدف الرئيس لمشروع المخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض، في تحقيق تنمية متوازنة في إقليم منطقة الرياض وفقاً لأهداف التنمية الوطنية، بما يؤدي إلى معالجة الخلل في التوزيع السكاني، وتوزيع الخدمات، ويؤدي إلى تحسين معيشة سكان المنطقة، واستغلال أفضل لمواردها.

وبناءً على تجارب وخبرات معظم بلدان العالم، فإن أكثر العوامل المحدثة للضغط على العواصم (مثل مدينة الرياض) هو نزعة الأفراد ورجال الأعمال ورؤوس الأموال إلى تفضيل التجمعات السكانية الكبيرة، وإنشاء مقرات الشركات في تلك التجمعات، وذلك للاستفادة من اقتصاديات الحجم (economies of scale) وتحقيق أقصى ربحية، وللقرب من صناع القرار والجهات ذات الاهتمام المعنية بمجال الأعمال، بما في ذلك كبار العملاء.

إضافة إلى هذه العوامل الرئيسة التي تتحكم في تحديد مواقع الشركات الكبيرة، فإن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عنها، مثل توفر وسائل نقل عالية المستوى مثل المطارات الدولية،

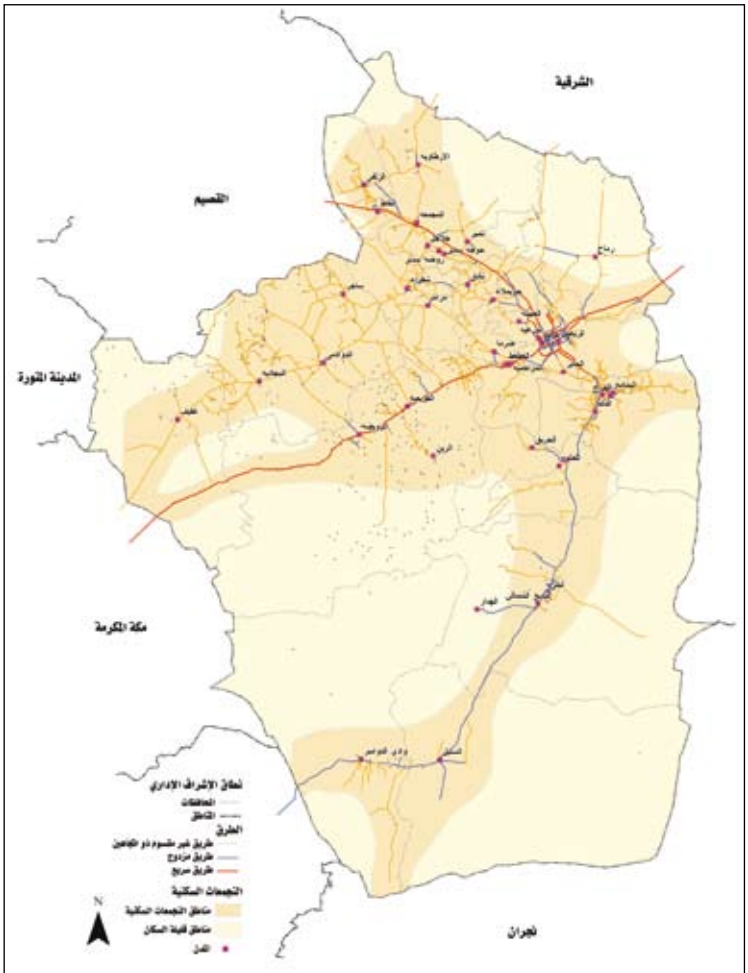


مناطق التجمعات السكانية - التصور الأولي

ووجود بنية تحتية تعليمية ومهنية عالية المستوى، وإمكانية الوصول إلى مؤسسات الرعاية الصحية المتخصصة، وفرص التواجد بالقرب من أماكن التسوق الحديثة والمؤسسات الثقافية المتنوعة.

هذه العوامل جميعها تعمل في اتجاه تركز مواقع الشركات في العواصم مثل مدينة الرياض، ودعم التنمية المركزية.

وفي المقابل، هناك عوامل أخرى تعمل في الاتجاه المضاد، أي في الاتجاه نحو عدم تمركز المواقع في العواصم. وتتمثل هذه العوامل في ارتفاع أسعار الأراضي المتصاعدة، وبالتالي ارتفاع تكاليف السكن والمأوى، وغياب البيئة الطبيعية البكر ومستويات التلوث العالية، إضافة إلى الازدحام.

وتعتبر هذه العوامل مؤثرات سلبية على التجمعات السكانية الكبيرة تعمل لصالح اللامركزية، معيقة بذلك قوى الدفع الاقتصادية عن تحقيق المزيد من التنمية الحضرية لصالح المدن والعواصم الكبيرة.

## الهجرة إلى المدن

من أهم الآثار السلبية للتنمية المركزية في المناطق، هجرة العمالة إلى المراكز الكبيرة فيها التي تسببها الأجور المرتفعة، وتوفر فرص العمل، ووجود مؤسسات التعليم العالي. ويصعب التحكم في هذا الأثر (الهجرة إلى المدن الكبيرة) وما يصاحبه من آثار جانبية سلبية، مثل الفقر، والأحياء السكنية غير المتوازنة اجتماعياً التي يترتب عليها تكاليف اجتماعية عالية. لذا تعد هذه الآثار السلبية الناجمة عن النمو السريع للعاصمة الرياض، الدافع الرئيسي لإيجاد تنمية أكثر توازناً على مستوى منطقة الرياض.

## أهداف أولية للإستراتيجية الاقتصادية

وضع المخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض ثلاثة أهداف أولية للاستراتيجية الاقتصادية، تتمثل فيما يلي:

- تحسين التنافسية الإقليمية .
- توفير فرص العمل بالمنطقة.
- تحقيق تنمية متوازنة في المناطق الحضرية والريفية.

وسيعتمد تطوير وتطبيق الاستراتيجية الاقتصادية على عنصرين أساسيين هما:

- أولاً: نظام الدعم المالي لمشاريع التنمية بالمملكة – القائم فعلياً الآن – حيث يمكن أن يستخدم هذا النظام كقاعدة لتكييف السياسات الاقتصادية تجاه الأهداف الإقليمية.
- ثانياً: توجيه برامج عمل تنموية للمناطق المؤهلة للتنمية، والاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي الناجحة على وجه الخصوص في تنفيذ سياسته الإقليمية التي حدت من الفوارق بين الدول الأعضاء، فهو يوجه سياسات التنمية الإقليمية الخاصة به لتجنب الهجرة كبيرة الحجم أو ذات المسافات الطويلة، من المناطق الأقل نمواً إلي المناطق الغنية.

## عمل مشترك بين القطاعات

نظراً لكون المخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض مخططاً طموحاً فيما يتعلق بأهدافه التي يرمي إلى تحقيقها، فإن تنفيذه يتطلب عملاً مشتركاً بين المؤسسات العامة والخاصة المختلفة على المستويين الوطني والإقليمي، ويتطلب موارد مالية كبيرة، وكذلك موارد بشرية إضافية معنية بالتنمية الإقليمية.

فالتنمية الإقليمية لبقية محافظات المنطقة لا تتحقق فقط من خلال قوى السوق، بل تتطلب تدخلاً ومجهوداً مشتركاً تؤدي فيه الدولة دوراً رئيسياً، مدعوماً بدور أساسي لمؤسسة القطاع الخاص.

وعلى ضوء ذلك، فإن تنفيذ إستراتيجية تنمية إقليمية لا

**إجمالي فرص العمل حسب النشاط الاقتصادي بمنطقة الرياض خارج العاصمة**

| النشاط الاقتصادي | معدل النمو | ١٤٢٥هـ | ١٤٤٦هـ |
|---|---|---|---|
| القطاعات الإنتاجية | ٤,٤٠ | ١٢٤,٤٢٢ | ٣٠٧,٦٠٧ |
| الزراعة، الغابات، صيد الأسماك | ١,٢٦ | ٥٤,٥٧٢ | ٧١,٠١٣ |
| التعدين والمحاجر | ٣,٩٣ | ٣٣١ | ٧٤٥ |
| الصناعة | ٦,٨٤ | ٣١,١٧٠ | ١٢٥,٠٥٠ |
| الكهرباء، المياه، الغاز | ٦,٥٥ | ٣,٠٧٩ | ١١,٦٦٩ |
| قطاع البناء | ٥,٠٤ | ٣٥,٢٦٩ | ٩٩,١٣٠ |
| قطاع الخدمات | ٤,٤٨ | ٢٧٥,٢٨٩ | ٦٩٠,٦٥٥ |
| قطاعات خدمات القطاع الخاص | ٥,١٩ | ١٢٢,١٢٢ | ٣٥٣,٣٢٨ |
| تجارة التجزئة والجملة، المطاعم، الفنادق | ٥,٢٩ | ٥٠,٧٧٧ | ١٤٩,٩٦٨ |
| النقل، التخزين، الاتصالات | ٦,٥٥ | ٩,٤٢٧ | ٣٥,٧٢٢ |
| القطاع المالي، التأمين، العقارات | ٦,٨٩ | ١١,٧٩٩ | ٤٧,٧٨٦ |
| الخدمات الاجتماعية والشخصية | ٤,٧٣ | ١٣,٦٩٤ | ٣٦,١٥٣ |
| خدمات المنازل الخاصة | ٤,٠٤ | ٣٦,٤٢٥ | ٨٣,٦٩٨ |
| القطاعات العامة | ٥,٠٢ | ٤٢,٢٦٦ | ١١٨,٢٨٦ |
| التعليم | ٤,٨١ | ٣٢,٠٦١ | ٨٥,٩٥٧ |
| الخدمات الصحية والاجتماعية | ٥,٦٤ | ١٠,٢٠٤ | ٣٢,٣٢٨ |
| الخدمات الحكومية | ٣,٢٩ | ١١٠,٩٠٢ | ٢١٩,٠٤٢ |
| إجمالي الفرص الوظيفية (العمالة) | ٤,٤٥ | ٣٩٩,٧١١ | ٩٩٨,٢٦٢ |

مركزية، يتطلب مشاركة كبيرة من مؤسسات القطاع العام المختلفة المعنية بالتنمية الاقتصادية، ويتطلب أيضاً إعادة أسلوب الإدارة التنموية في المجتمع لتأخذ توجهاً «من أسفل إلى أعلى»، أي تبدأ من المستوى المحلي أو الإقليمي، وذلك بدلاً من التوجه الحالي «من أعلى إلى أسفل» حيث صناعة القرار تبدأ من المستوى الوطني (أو الإدارة العليا للمجتمع).

## برامج العمل التنفيذية

تعتمد الاستراتيجية الاقتصادية على التدخلات المالية بغرض تحسين البيئة الإنتاجية، وتطوير الموارد البشرية والبنية التحتية الأساسية.

وقد تم تلخيص الإجراءات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية في برنامج شامل، يعرف (بالأجندة الإقليمية) لتنفيذ برامج العمل لمنطقة الرياض، على أن تشتمل أولويات التنمية المحددة بالبرنامج على العناصر الرئيسية التالية:

- خلق بنية تحتية اقتصادية.
- دعم الاستثمار الإنتاجي المرتبط بالبنى التحتية.
- تطوير الموارد البشرية.
- التنمية الزراعية.
- تطوير إمكانات النمو للمنطقة.
- تقديم المساعدة الفنية للنهوض بالتنمية المحلية.

ووفقاً لأجندة عمل الاستراتيجية الاقتصادية فيما يتعلق بتنفيذ البرامج، سيتم تخصيص القدر الأكبر من الإنفاق على الاستثمار في البنية التحتية الجديدة (الطرق، والمباني، والمنشآت الأخرى، والآليات، والمعدات)، وسيخصص جزء من الإنفاق للرواتب والأجور وتطوير الموارد البشرية، بينما سينفق جزء صغير على شراء المواد والمؤن للتشغيل والصيانة.

ويجب أن تكون التدخلات المالية أو الإنفاق من موازنات كل من الأجهزة الحكومية والصناديق العامة المملوكة للدولة، ومن القطاع الخاص، وأن يكون التدخل موجهاً نحو الاستثمارات المنتجة، لرفع القدرة الإنتاجية والاستيعابية، ولزيادة القدرة التنافسية في المنطقة.

## آثار إيجابية على الطلب والعرض

يتوقع أن يكون لهذه التدخلات المالية آثار اقتصادية إيجابية على جانبي الطلب والعرض، حيث يتمثل الأثر على جانب الطلب في الأثر المباشر وغير المباشر قصير الأجل على زيادة الطلب الكلي.

أما الأثر على جانب العرض فهو أثر طويل الأجل على المنطقة، يتمثل في زيادة القدرة الإنتاجية والتنافسية، ورفع مستوى

**القطاعات التنموية الفرعية التي تخضع لتحسين الاستثمار في منطقة الرياض**

| البيئة الإنتاجية | الموارد البشرية وفرص العمل | البنية التحتية الإقليمية |
|---|---|---|
| التنمية الزراعية الإقليمية | التدريب المهني والتعليم | المدن الصناعية |
| شركات القطاع الخاص | الإعانات الحكومية للأجور | البنية التحتية للنقل |
| تنمية البيئة الطبيعية | مراكز حاضنات الأعمال | المياه وإعادة استعمالها |
| تنمية السياحة | | الخدمات الصحية عالية المستوى |
| تطوير الإسكان | | التعليم العالي |
| | | إدارة التقويم والمراقبة |
| | | خطة هيكلية نموذجية |
| | | التنمية الحضرية |

المهارة للقوى العاملة، وإيجاد شبكة فعّالة للبنية التحتية، وتحسين المستوى التقني للعمليات الإنتاجية في المنطقة.

كما يتوقع أن ترفع التدخلات المؤثرة على جانب العرض من القدرات الإنتاجية والتنافسية للأماكن الأقل حظاً في التنمية داخل منطقة الرياض، وذلك على المديين المتوسط والطويل، بحيث تلحق هذه الأماكن بغيرها الأكثر نمواً، حتى تبلغ متوسط المستوى المعيشي في المنطقة.

الإستراتيجية الاقتصادية لم تغفل عن كون التقارب الاقتصادي الذي يعد الغاية لبرامج الدعم الإقليمية، هو أيضاً مشكلة مرتبطة بسلوك السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي. فالتفاعل بين السياسات الاقتصادية الوطنية والسياسات الاقتصادية الإقليمية، سوف يلعب دوراً حاسماً في مستوى التقارب الاقتصادي بين الأماكن داخل المنطقة، وبينها وبين المناطق الأخرى داخل المملكة.

## برامج عمل نموذجية للقطاعات

تتلخص الإجراءات اللازمة لحل قضايا القطاعات التنموية الفرعية السابقة، ورفع القدرات التنموية والتنافسية للقطاعات الاقتصادية المستهدفة في منطقة الرياض، في برامج العمل التي سيتم تطويرها خلال هذه المرحلة.

فبجانب تخصيص ميزانية خاصة لمنطقة الرياض، يقترح «التصور الأولي لمستقبل منطقة الرياض» الاستفادة من برامج صناديق التنمية الوطنية بالمملكة، وتوجيهها لتكون بمثابة صناديق هيكلية لتنمية المنطقة، وتشجيع التقارب الإقليمي بين المحافظات.

وضعت الاستراتيجية الاقتصادية عدداً من برامج العمل النموذجية، التي تمت صياغتها لعرض كيفية التصدي للقضايا التنموية الرئيسية على المستوى الإقليمي. وعبر هذه البرامج ستتم ترجمة الأهداف الإجمالية للمخطط الاستراتيجي

الإقليمي لمنطقة الرياض إلى أنشطة محددة في قطاعات محددة في أرجاء المنطقة، وفيما يلي عدد من هذه البرامج النموذجية:

### ١- برنامج عمل لشركات القطاع الخاص

يهدف البرنامج في المقام الأول إلى مساعدة شركات الإنتاج الجديدة وفروعها، في تأسيس أو نقل مواقعها إلى المحافظات بدلاً من مدينة الرياض، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الحرف الصغيرة.

وجزأ البرنامج شركات القطاع الخاص التي يستهدفها إلى مجموعتين:

أ- الشركات الكبيرة الحجم المستعدة للتوسع، لكنها تواجه تحدياً في العثور على مواقع في مدينة الرياض أو المواقع الصناعية الأخرى.

ب - الشركات الصغيرة القائمة أو التي سيتم تأسيسها في محافظات منطقة الرياض.

ففيما يتعلق بدعم التحول والاستثمار الإقليمي للشركات الكبيرة، وبالاستفادة من التجارب المستقاة من العواصم العالمية، فإن نمط التنمية المكاني المحتمل داخل المحافظات، وتقاسم العمالة المحتمل بين الرياض العاصمة وباقي محافظات منطقة الرياض سيكون وفقاً للسيناريو التالي:

تواصل العاصمة الرياض القيام بدورها الرئيسي كمقر للشركات النشطة إقليمياً ووطنياً وعالمياً إلى جانب المؤسسات الحكومية، بالرغم من صعوبة العثور على مواقع متوفرة غير مكلفة في العاصمة، وذلك بسبب توسع الحركة الصناعية القائمة، أو بسبب بروز صناعات ضخمة جديدة. عندئذ سيكون التوجه نحو الاستفادة من إحدى أهم مزايا باقي محافظات منطقة الرياض، وهو توفر الأراضي وسهولة الحصول عليها، حيث ستقوم الشركات الكبيرة بالانتقال أو التوسع نحو مواقع ملائمة في أرجاء منطقة الرياض.

وقد صُمم برنامج العمل هذا لتشجيع ودعم قيام أو انتقال الصناعات الكبيرة الحجم إلى محافظات المنطقة، وسيكون الدور المستقبلي هو توسيع قدراتها التصديرية إلى بقية مناطق المملكة والدول الأخرى.

وتتمثل أهم الخيارات الاستثمارية الواعدة بالمنطقة في مجالات: الزراعة، صناعة الأطعمة، مواد البناء، الأثاث، السياحة الصناعات المستهلكة للطاقة التي تتوفر مواردها بالمملكة وبتكلفة رخيصة.

أما فيما يتعلق بدعم تأسيس الشركات الصغيرة القائمة، أو التي سيتم تأسيسها في محافظات المنطقة، فسوف يدعم البرنامج هذه الشركات، ويحدد مستوى الدعم بواسطة عوامل معينة لتحقيق التنمية المطلوبة، مثل حجم الاستثمارات المالية، وعدد الموظفين في الشركة.

وهذا الجزء من البرنامج مصمم لتوفير دعم مبدئي ملائم لاستهلال التنمية، حيث سينخفض حجم ونوع الدعم مع الوقت خلال مراحل محددة واضحة، من دون إيجاد قيود على نوع الأنشطة الإنتاجية للشركات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة لبرنامج الدعم. غير أنه يجب حصر فئة الدعم العليا على مجالات الاستثمار الواعدة في المنطقة.

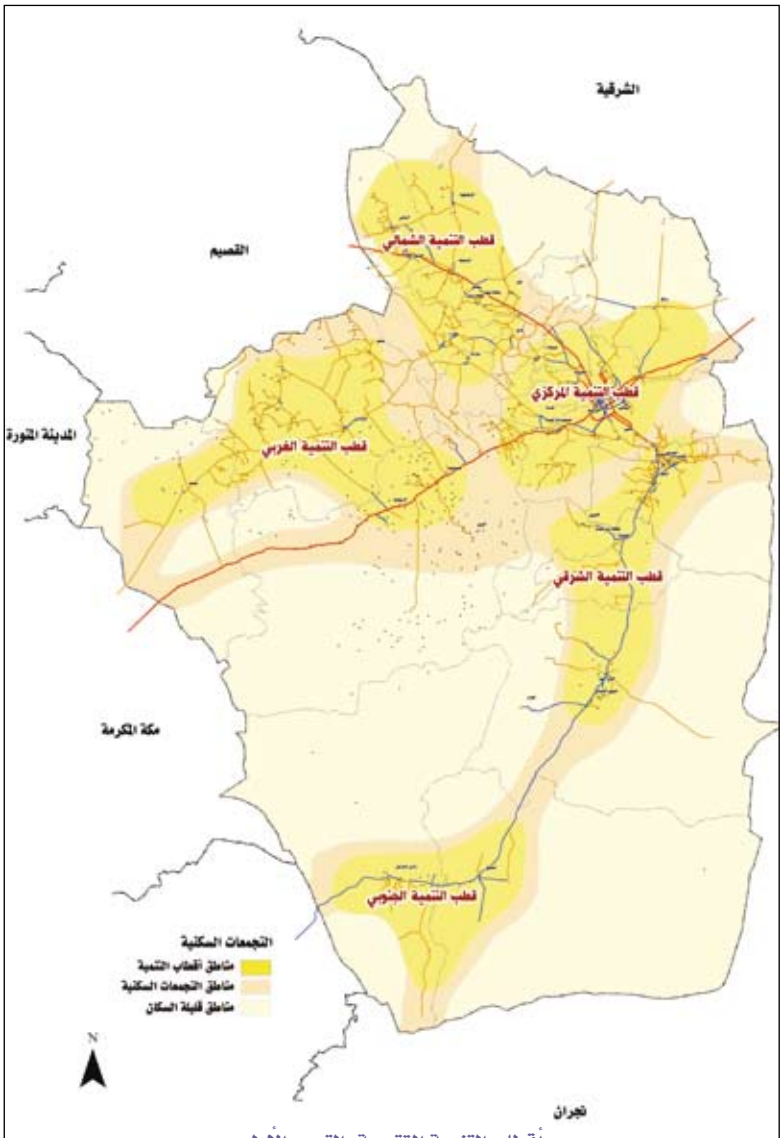

أقطاب التنمية المقترحة - التصور الأولي

### ٢- برنامج عمل التدريب المهني والتعليم

البرنامج مكيف لزيادة قوى العمل المطلوبة، ولإنشاء أعمال جديدة في منطقة الرياض، حيث يوصي بتقديم المنح الدراسية للطلاب الذين لديهم استعداد ورغبة في تلقي المواد الفنية

والهندسية، وتشجيع الشباب السعودي على الالتحاق بالجامعات أو الكليات بالقرب من مسقط رأسهم.

ويتطلب هذا البرنامج توفير المنح الدراسية في المؤسسات التعليمية، والتوسع في هذه المنح الدراسية لاحقاً، لتشمل أولئك الذين يلجؤون عادة للالتحاق بالجامعات في المدن الكبيرة.

يُبنى البرنامج على نظام المنح الدراسية المتوفر في العديد من البلدان الأوروبية. وتتمثل الفكرة في تشجيع وتحفيز الطلاب السعوديين: إما على مواصلة تعليمهم في مجالات أقل بروزاً لكنها مهمة اقتصادياً، أو اختيار مواد أكثر تحدياً، أو الدراسة في جامعات صغيرة بدلاً من الالتحاق بجامعات لها بريقها وشهرتها مثل جامعة الملك سعود أو جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

مواقع المدن الصناعية

وقد أثبتت المنحة الدراسية أنها أداة توجيه مناسبة في مجالات التدريب والدراسات الجامعية ذات العلاقة، حيث يتم توفير المنح الدراسية في المقام الأول لسكان المحافظات كمرحلة أولى.

### ٣- برنامج عمل المدن الصناعية

يغطي برنامج عمل المدن الصناعية في الاستراتيجية الاقتصادية لمنطقة الرياض جوانب مهمة تتعلق بالمدن الصناعية هي: (بنك للأراضي والمعلومات المتعلقة بها، تطوير البنية التحتية، التسويق).

وتتولى الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية مسؤولية تطوير الأراضي للمشاريع الصناعية الجديدة، وإدارة المواقع القائمة. غير أنه لم توضع حتى الآن سياسة تخصص ميزانية محددة لشراء الأراضي مسبقاً بواسطة الحكومة، لتجنيب المواقع الإقليمية الجديدة (المحافظات) الوقوع في مضاربات الأراضي كما هو قائم في العاصمة والمدن الكبرى، ولضمان توفر الأراضي المناسبة لإنشاء المدن الصناعية.

فمجتمع الأعمال بمن فيه المستثمرون الأجانب، يتطلب توفير معلومات مكانية دقيقة عن المواقع الجاهزة لتنفيذ الاستثمارات الكبرى، حيث تعتبر قضية توفر المعلومات من أهم معوقات الاستثمار، الأمر الذي يتطلب معالجة ندرة الإعلانات عن الاستثمار في المناطق الصناعية بالمملكة، وأهمية توسيع نطاق نشر هذه الإعلانات في المطبوعات والنشرات العالمية.

## مناطق الأولوية لبرامج العمل

توفر برامج العمل النموذجية المقترحة إجراءات على مستوى تنفيذ التخطيط الإقليمي تجاه حل قضايا التنمية الرئيسية التي تواجه المنطقة. وهي مصممة لزيادة القدرات التنموية للمنطقة، وخلق بدائل جذابة وعملية لمنطقة الرياض لكل من السكان وقطاع الأعمال.

ومن خلال هذه البرامج ستتم ترجمة الأهداف الإجمالية للمخطط الاستراتيجي الإقليمي بمنطقة الرياض إلى أنشطة محددة، في قطاعات تنموية مختلفة، بكل أرجاء المنطقة.

وسيتم تفصيل برامج العمل على المستوى الإقليمي في (البرنامج التنفيذي) الذي سيخضع للتطوير في المرحلة الثانية من مشروع المخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض، وسيخضع تنفيذ هذه البرامج إلى سياسة «اللامركزية» من خلال التركيز مبدئياً على «أقطاب التنمية» المقترحة.

# مقر هيئة الصحافيين السعوديين
# صدر معماري رحب لوظيفة إبداعية

**تولت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، إعداد التصاميم الخاصة بمشروع مقر هيئة الصحافيين في حي الصحافة، والإشراف على تنفيذ المشروع الذي أوشك على الانتهاء، ليشكل معلماً معمارياً جديداً شمالي الرياض، يحتضن إحدى أحدث مؤسسات المجتمع المدني المهنية في البلاد، في مبنى يتمتع بأحدث الأفكار المعمارية.**

إن أهم ما يميز أي مبنى عن غيره ويخصه بمزايا الجمال، هو مقدار ما يحمل هذا المبنى من فكر معماري معبر عما يهدف إليه المبنى، ومحقق لغاية المستخدمين له.

وبما أن المبنى هو مقر هيئة الصحافيين، فإنه سيحتضن هيئة تعنى بالفكر والتعبير، لذلك كانت فكرة المبنى متلائمة مع الطموح الذي يدور في خلد الصحافيين نحو التعبير عن الجديد والمفيد، حيث صيغت فكرة التصميم لتخط على أرض الواقع مبنى معبراً عن التطور والتغيير الذي تعيشه العاصمة السعودية في مختلف جوانبها.

### عناصر المشروع

يقع مشروع مقر هيئة الصحافيين في الجهة الشمالية لمدينة الرياض على امتداد طريق الملك فهد وعلى تقاطع طريق الملك فهد، وطريق الإمام سعود بن فيصل، إلى الجنوب من مقر جريدة الجزيرة، على مساحة قدرها ٥٣٠٠ متر مربع.

جاءت كتلة مبنى مقر هيئة الصحافيين على شكل مثلث بأجنحة متوازنة تحلق في السماء، وهي السمة المميزة للمشروع، وتعتبر شعاراً له، إلى جانب الواجهة الأمامية

الزجاجية المنحنية التي تتقدمها حديقة واسعة، تعد بمثابة صدر رحب يتسع لجميع رواد المبنى.

ويتألف المبنى من ثلاثة أدوار بمساحة مبنية للأدوار كاملة تبلغ ٢٥٠٠ متر مربع، وتتوزع الأدوار على النحو التالي:

**الدور الأرضي:** تبلغ مساحته ١٢٠٠ متر مربع، ويحتوي على البهو الذي يعتبر من أهم عناصر المشروع، ويمثل الرئة والمتنفس لجميع أدوار المبنى، وتتيح واجهته الزجاجية المرتفعة إطلالة مشرقة لرواد المبنى في جميع الأدوار، وتعطي شفافية واتصالاً بصرياً مع خارج المبنى.

ويضم الدور الأرضي للمبنى، صالة المحاضرات الرئيسية بمساحة تبلغ ٣٥٠ متراً مربعاً، ويمكن استغلالها بشكل كامل لاستيعاب ٢٠٠ شخص تقريباً، مع إمكان تقسيمها إلى ثلاث صالات. كما أنها وسطية يمكن استخدامها مباشرة من بهو المبنى، وهي مجهزة بأحدث التجهيزات السمعية والبصرية.

أما قسم النساء فهو أحد مكونات الدور الأرضي للمبنى، ويعد قسماً إداريا متصلاً ومنفصلاً في آن واحد مع المبنى، حيث يختص بإمكان الاتصال واستخدام صالة المحاضرات والبهو الرئيسي عند الحاجة، ويتوفر للقسم مدخل خاص ومواقف سيارات على الشارع الشرقي للموقع.

كما يضم الدور الأرضي مركزاً للمعلومات وقسماً للخدمات المساندة.

**الدور الأول:** تبلغ مساحته ٦٦٠ متراً مربعاً، ويحتوي على قسم الموظفين ومكتب الأمين العام للهيئة وإدارة التدريب والإدارة المالية والملحقات المساندة، ويحتضن قسم الموظفين مكاتب إدارية من جميع التخصصات، إضافة إلى المكتبة العامة والأرشيف وقسم المعلوماتية والإنترنت، وجميع هذه المكاتب موزعة على دورين ولها سلالم تخدم طرفيه من كل جهة من أطراف المثلث.

**الدور الثاني:** تبلغ مساحته ٣٣٠ متراً مربعاً، ويحتوي على قسم الإدارة العامة (مكتب رئيس مجلس الإدارة، مكتب نائب الرئيس) ويختص القسم بعلاقة رأسية مع المصعد الرئيسي، ويحتوي على صالة اجتماعات رئيسية.

يذكر أن هيئة الصحافيين السعوديين صدرت الموافقة على تأسيسها أواخر عام ١٤٢٣هـ، في حين صدر نظام المؤسسات الصحافية الذي صدر مطلع عام ١٤٢٢هـ، نص على أنه بموجب النظام ووفقاً لأحكامه، تنشأ هيئة للصحافيين السعوديين ذات شخصية اعتبارية مستقلة، تعنى بشؤون الصحافيين وتحدد اللائحة التنفيذية مهماتها واختصاصاتها. وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ أيده الله ـ قد وجه يوم الأحد ٢٦ شعبان ١٤٢٥ هـ، بمنح أرض لهيئة الصحافيين السعوديين في حي الصحافة شمال العاصمة الرياض، وذلك لإقامة مقر للهيئة عليها.

# مسابقة الحي السكني .. أفكار تصميمية للرقي بالبيئة السكنية للأحياء

معرض المسابقة العالمية السابقة

**أنهت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض أخيراً مرحلة تسجيل المشتركين في المسابقة العالمية للتصميم العمراني للمجاورة السكنية، التي تنظمها تحت شعار «الحي السكني.. سكن وحياة»، وذلك بالتزامن مع ندوة الإسكان الثالثة في ٧ ربيع الأول ١٤٢٨هـ الموافق ٢٥ مارس ٢٠٠٧م، وترمي المسابقة إلى دعوة متخصصين محليين وعالميين لتقديم أفكار عملية ومبتكرة، لتلافي سلبيات التصميم العمراني التي تعيشها بعض أحياء مدينة الرياض، وتحقيق بيئة عمرانية متميزة للأحياء السكنية في العاصمة.**

نشأت الحاجة إلى طرح مسابقة عالمية مفتوحة للحصول على أفكار تصميمية عمرانية جديدة، ترتقي بالبيئة السكنية للأحياء الجديدة وتحقق احتياجات السكان المادية والمعنوية، من عدة عوامل تعيشها مدينة الرياض، أهمها النمو السكاني المتزايد الذي يشكل العامل الأساسي لتوسع مدينة الرياض عمرانياً، حيث يُتوقع أن يزيد الطلب على المساكن خلال الـ (٢٥ عاماً) القادمة، نتيجة للتطور المطرد للمدينة، إلى نحو ٤٠ ألف وحدة سكنية سنوياً، في الوقت الذي تعاني فيه معظم الأحياء السكنية القائمة من سلبيات مختلفة في تصميمها.

فمساحات كبيرة من الأراضي التي تم تخطيطها وتطويرها منذ الثمانينيات الهجرية (السبعينات الميلادية) من القرن الماضي في مدينة الرياض لأغراض سكنية، تمثل تكراراً لأنماط تخطيطية لم تلب جميع احتياجات السكان المادية والمعنوية، كما أنها لم تمكنهم ضمن المفاهيم الثقافية المحلية من الانتفاع من أحيائهم بالشكل الأمثل.

فنسبة كبيرة من سكان هذه الأحياء يعيشون ضمن حدود مساكنهم، دون التواصل مع جيرانهم كما كان يتم سابقاً في الأحياء التقليدية، من الشعور بمجتمع الحي والإحساس بالانتماء له والاستفادة من خدماته. كما تعاني هذه الأحياء السكنية من مجموعة من المشكلات التي يمكن إيجازها في العناصر التالية:

- ضعف البيئة الإنسانية التي تحقق الراحة النفسية للسكان في الأحياء، مما شجع السكان دوماً على الهجرة والبحث عن بيئة أكثر إنسانية في أحياء أخرى.
- بُني النمط المعتمد رسمياً للوحدات السكنية على فكرة التوجه إلى الخارج، حيث إن الارتدادات المطلوبة من جميع الجهات قد أجبرت المصمم - إلى حد كبير- على فتح نوافذ فراغات المسكن مباشرة على ارتدادات المباني المجاورة، ما أدى إلى جرح خصوصية السكان بشكل كبير، وترتب

تخطيط

على ذلك حلول غير مدروسة معمارياً لتحقيق الخصوصية، مثل السواتر التي شوهت شكل المسكن والمظهر العام للحي.

- عدم توفر الخدمات العامة مثل (المدارس، المراكز الثقافية، الخدمات الصحية، الحدائق...الخ) بشكل كاف لكل مجاورة، وعدم توزيعها بشكل متوازن على أنحائها، ما قد يضطر بعض السكان إلى استخدام خدمات المجاورات أو الأحياء المحيطة، أو استخدام السيارة للوصول إليها.
- عدم وجود شبكة ممرات للمشاة تربط المساكن بعضها ببعض، وبخدمات الحي بشكل آمن.
- ساعد تصميم شبكة طرق السيارات داخل الحي على زيادة السرعة والمرور العابر، إضافة إلى عدم وجود عدد كاف لمواقف السيارات سواء للمباني السكنية أو الخدمات العامة.

## تصميم عمراني لـ «مجاورة سكنية»

يتمثل موضوع المسابقة في إعداد تصميم عمراني لـ «مجاورة سكنية»، تتحقق فيها احتياجات السكان المادية والمعنوية، وذلك عن طريق استنباط مسطحات وأشكال الأراضي للاستعمالات المختلفة، واقتراح المعالجات العمرانية المناسبة لكل استعمال، وتصميم حركة المشاة والسيارات وعناصر تنسيق الموقع، لخلق بيئة سكنية ناجحة وفق متطلبات هذا العصر.

و«المجاورة السكنية» هي حيز عمراني سكني، يهدف إلى خلق بيئة سكنية إنسانية مترابطة، تتوفر فيها الخدمات والمرافق العامة المطلوبة، ويتراوح عدد سكانها ما بين خمسة و سبعة آلاف نسمة. وتم اختيار موقع المجاورة السكنية في حي حطين بشمال مدينة الرياض، على مساحة إجمالية تبلغ ٨٣ هكتاراً.

### أهداف المسابقة

هدفت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض من خلال طرح هذه المسابقة إلى إيجاد هوية محلية للمجاورة السكنية، من خلال طرح أفكار عمرانية تترجم الاحتياجات الحالية للأسر السعودية كمجتمع إسلامي عربي، وتعزيز الإحساس بالانتماء

للحي وتقوية شعور المجتمع الواحد بين سكانه، واقتراح أنماط للمساكن تحقق احتياجات السكان بمختلف مستوياتها المادية، بما في ذلك توفر الخصوصية (عدم الكشف) لكل وحدة سكنية، وتنشيط الترابط الاجتماعي بين السكان، وتوفير متطلبات السكان من الخدمات العامة (ثقافية، اجتماعية، ترفيهية...الخ) وتوزيعها بشكل متوازن على مستوى المجاورة السكنية والحي.

كما تهدف المسابقة إلى مراعاة الاعتبارات الجمالية في بيئة الأحياء السكنية، من خلال طرح أفكار تصميمية لعناصر الفراغات الخارجية فيما يخص (الأشجار، الأرصفة، الأسوار،اللوحات بأنواعها،الإضاءة، الألوان...الخ)، وتحقيق الأمان في المجاورة من خلال التصميم العمراني الذي يوفر ترابطاً بين عناصره المختلفة على مستوى المجاورة والحي، ويضفي الحيوية على الشوارع والساحات الداخلية للمجاورة، إضافة إلى تحقيق مطلب السلامة للسكان من حيث الفصل بين الحركة المرورية للسيارات والمشاة.

وسيتم مراعاة عنصري الاقتصاد والاستدامة في الأفكار التي يطرحها المتسابقون، من خلال توزيع وتوظيف المساحات بشكل

الموقع الذي سيتم إعداد تصميم عمراني له ضمن المسابقة

عملي، وعدم المبالغة في تكاليف تنفيذ وتشغيل وصيانة المجاورة، لتمثل الأفكار في مجملها فرصة كبيرة لتطبيقها في الأحياء السكنية الجديدة، وتساهم في تثقيف الجهات المعنية بالتخطيط والتصميم العمراني في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بموضوع المسابقة.

### فئات المشتركين

قسمت المسابقة المشتركين في منافساتها إلى فئتين: (المهنيين والطلاب) من المعماريين والعمرانيين والمخططين من جميع أنحاء العالم، ويقصد بفئة المهنيين كل من تخرج من كليات أو أقسام العمارة أو تخطيط المدن أثناء فترة التسجيل في المسابقة أو قبل ذلك، من الحاصلين على درجة البكالوريوس أو ما يعادلها كحد أدنى. أما فئة الطلاب فيقصد بها كل من هو مسجل أثناء فترة التسجيل في المسابقة كطالب في أحد كليات أو أقسام العمارة أو تخطيط المدن، للحصول على درجة البكالوريوس أو ما يعادلها، فيما يعتبر المسجلون للدراسات العليا (دبلوم، ماجستير، دكتوراه) من فئة المهنيين وليس الطلاب.

وتسمح المسابقة بالمشاركة الفردية أو كمجموعات من المهنيين أو الطلاب، دون تحديد حد أقصى لعدد أفراد المجموعة الواحدة، التي يجب أن يكون أعضاؤها من فئة واحدة.

### لجنة التحكيم

لجنة التحكيم في المسابقة تتكون من مجموعة من الأكاديميين والمهنيين (الممارسين) المتخصصين في مجال التصميم العمراني، محلياً وعالمياً، وتتم عملية التحكيم على مرحلتين أساسيتين:

**المرحلة الأولى:** يتم فيها فحص الأعمال من قبل اللجنة الفنية، وذلك للتأكد من استيفاء جميع متطلبات المسابقة، وفي حالة عدم استيفاء المتسابق تلك المتطلبات سيتم الاعتذار عن عدم قبوله في المسابقة.

**المرحلة الثانية:** تقويم الأفكار من قبل لجنة التحكيم لتقويم المشاريع واختيار الفائزين من المهنيين والطلاب بالاستناد إلى معايير التحكيم.

### معايير التحكيم

مستوى الابتكار والإبداع في الفكرة المطروحة، هو الذي سيتم تقويمه للوصول إلى تحقيق بيئة سكنية إنسانية وعملية تناسب احتياجات الأسرة السعودية. لذا وضعت المسابقة مجموعة من معايير التحكيم للوصول إلى الهدف المنشود من المسابقة، وأبرز هذه المعايير ما يلي:

- استيفاء البرنامج الفراغي لعناصر المجاورة وتحقيق العلاقات الوظيفية بين عناصرها من مساكن وخدمات عامة وغيرها.
- التعبير عن البيئة الثقافية والهوية الإسلامية العربية للمجتمع السعودي، من خلال مراعاة خصوصية الأسرة داخل المسكن، مع تحقيق الترابط الاجتماعي بين الجيران.
- مراعاة الاعتبارات الجمالية والمقياس الإنساني في تشكيل البيئة العمرانية للمجاورة.
- احترام معطيات الموقع والتوافق مع البيئة المحيطة ومناخ المدينة.
- تحقيق الأمن والسلامة لمجتمع المجاورة من خلال التصميم العمراني لعناصر المجاورة بشكل مدروس وفق أفضل المعايير.
- تحقيق عنصري الاقتصاد والاستدامة، من حيث عدم تقديم فكرة تصميمية للمجاورة تتطلب تكاليف مرتفعة لتنفيذها ولتشغيل وصيانة المجاورة.

### البرنامج الزمني

أنهت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض مرحلة التسجيل في المسابقة وفقاً للجدول الزمني الذي وضع لها مسبقاً، بعد أن خضعت كل من فترتي التسجيل والاستفسارات للتمديد، لإتاحة الفرصة للتسجيل أمام أكبر عدد من المهتمين.

وسيتم الإعلان عن نتائج التسجيل على موقع المسابقة www.housing3udc.com، وسيخاطب الفائزون من خلال البريد الإلكتروني أو بالفاكس، وذلك خلال الفترة الزمنية المذكورة بالبرنامج الزمني، فيما تقوم اللجنة المنظمة بإعلام جميع المتسابقين بمكان وموعد حفل توزيع الجوائز والمعرض. وسيتم دعوة الفائزين أو ممثليهم من الفئتين من خارج مدينة الرياض، واستضافتهم على نفقة الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، لحضور الحفل وتسلم الجوائز. وسيتم إقامة معرض متخصص لعرض المشاريع المشاركة بحيث يتزامن مع فعاليات ندوة الاسكان الثالثة.

**البرنامج الزمني للمسابقة**

| | | |
|---|---|---|
| الإعلان عن المسابقة وإطلاق المرجع التصميمي | ١٣محرم ١٤٢٧ هـ/ ١٢ فبراير ٢٠٠٦ م | |
| التسجيل للمسابقة | من ٢٦ محرم ١٤٢٧هـ | إلى ٥ ربيع الآخر ١٤٢٧هـ |
| | من ٢٥ فبراير ٢٠٠٦م | إلى ٣ مايو ٢٠٠٦م |
| استقبال الاستفسارات | من ٢٦ محرم ١٤٢٧هـ | إلى ٢٢ صفر ١٤٢٧هـ |
| | من ٢٥ فبراير ٢٠٠٦م | إلى ٢٢ مارس ٢٠٠٦م |
| نهاية الرد على الاستفسارات | ١٢ ربيع الآخر ١٤٢٧هـ ١٠ مايو ٢٠٠٦م | |
| تسليم المشاريع | من ٢٦ جمادى الثاني ١٤٢٧هـ | إلى ١ رجب ١٤٢٧هـ |
| | من ٢٢ يوليو ٢٠٠٦م | إلى٢٦ يوليو ٢٠٠٦م |
| إعلان النتائج | ٤ ذو القعدة ١٤٢٧هـ ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٦م | |
| حفل تسليم الجوائز | ٧ ربيع الأول ١٤٢٨هـ ٢٥ مارس ٢٠٠٧ | |

## جوائز المسابقة

يقدر إجمالي جوائز مسابقة «الحي السكني.. سكن وحياة» للفئتين (الطلاب والمهنيين) ب (٥٢٥،٠٠٠ ريال سعودي) حوالي (١٤٠،٠٠٠ دولار أمريكي)، وسيتم منحها للمراكز الثلاثة الأولى من كل فئة. كما سيتم منح خمس من الأفكار المميزة من كل فئة شهادات تقدير فقط. وتقدر الجوائز المالية كما يلي:

| الجائزة | المهنيون | الطلاب |
|---|---|---|
| الأولى | ٢٠٠ ألف ريال سعودي + شهادة تقدير + درع | ٣٠ ألف ريال سعودي + شهادة تقدير + درع |
| الثانية | ١٥٠ ألف ريال سعودي + شهادة تقدير + درع | ٢٥ ألف ريال سعودي + شهادة تقدير + درع |
| الثالثة | ١٠٠ ألف ريال سعودي + شهادة تقدير + درع | ٢٠ ألف ريال سعودي + شهادة تقدير + درع |
| التشجيعية | شهادات تقدير فقط لخمس أفكار من كل فئة | |

## ٥٠٥ مشاركين من ٦٨ دولة

بلغ عدد المشاركين المسجلين في المسابقة ٥٠٥ مشاركين من ٦٨ دولة، يمثلون فئتي المهنيين والطلاب على شكل مجموعات وأفراد، وكانت أكثرية من المشاركين المسجلين من المهنيين بعدد ٢٩٣ مشاركاً، فيما بلغ عدد المشاركين من الطلاب ٢١٢ مشاركاً.

## حقوق النشر

من خلال المشاركة في المسابقة يكون المتسابق قد منح الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض حق عرض هذه المشاريع ونسخها ونشرها جزئياً أو كلياً بشكل غير محدود، بدون أية مطالبات مالية أو أدبية للمتسابق (فرد أو مجموعة)، وسيتم توثيق جميع المشاريع المشاركة وإصدارها في كتاب خاص مع ذكر أسماء أصحابها.

الأعمال المقدمة بعد استلامها من قبل المتسابق، ستصبح ملكاً للهيئة، ولن يتم إعادتها للمتسابقين. علماً بأنه لا يحق للمتسابق الاستفادة من فكرته تجارياً (مالياً) إلا بعد مناقشة الموضوع من الهيئة، واستلام خطاب رسمي بما يتم الاتفاق عليه.

### أعداد المشاركين في المسابقة حسب دولهم

| الدولة | المشاركون | الدولة | المشاركون | الدولة | المشاركون | الدولة | المشاركون |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السعودية | ١١١ | باكستان | ٣٠ | سويسرا | ٤ | إثيوبيا | ١ |
| مصر | ٣٥ | الهند | ٣٠ | هونج كونج | ٤ | البوسنة | ١ |
| الإمارات | ١٧ | الولايات المتحدة | ٢٤ | النمسا | ٣ | التشيك | ١ |
| فلسطين | ١٣ | ألمانيا | ٢٣ | اليونان | ٣ | الدنمارك | ١ |
| اليمن | ١٢ | إيران | ١٩ | هولندا | ٣ | بنغلاديش | ١ |
| سوريا | ١٢ | إيطاليا | ١٨ | سريلانكا | ٣ | فنزويلا | ١ |
| لبنان | ٦ | المملكة المتحدة | ١٣ | إيرلندا | ٢ | مالطا | ١ |
| الأردن | ٥ | كندا | ٨ | روسيا | ٢ | نيجريا | ١ |
| السودان | ٥ | المكسيك | ٦ | البرتغال | ٢ | تايوان | ١ |
| ليبيا | ٤ | بولندا | ٦ | الصين | ٢ | بيرو | ١ |
| المغرب | ٤ | اليابان | ٦ | جنوب أفريقيا | ٢ | الإكوادور | ١ |
| الكويت | ٣ | استراليا | ٥ | سنغافورة | ٢ | بورتوريكو | ١ |
| قطر | ٢ | اسبانيا | ٥ | فنلندا | ٢ | لتوانيا | ١ |
| العراق | ٢ | فرنسا | ٥ | ماليزا | ٢ | الأرجواي | ١ |
| البحرين | ١ | رومانيا | ٥ | كوريا الجنوبية | ٢ | الفلبين | ١ |
| تونس | ١ | تركيا | ٥ | كورسيكا فرنسا | ٢ | مقدونيا | ١ |
| عمان | ١ | بلجيكا | ٥ | إندونيسا | ٢ | كولومبيا | ١ |
| عدد الدول المشاركة | | ٦٨ دولة | | عدد المشتركين | | ٥٠٥ مشتركين | |

# العام الثاني من استراتيجية السلامة المرورية.. نتائج في الاتجاه الصحيح

**شهد عام ١٤٢٦هـ جملة من الإجـراءات ضمن الخطة التنفيذية لاستراتيجية السلامة المرورية بمدينة الرياض، التي وضعتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، أثمرت -بفضل الله- عن انخفاض ملحوظ في أعداد الوفيات والإصابات الخطرة عن الأعوام السابقة، في الوقت الذي يخضع فيه تطور العمل في الاستراتيجية للمتابعة المستمرة والتقويم لمستوى الأداء في تنفيذ المهام الرئيسة للجهات المعنية، في كل سنة من سنوات الخطة الخمسية التي وضعتها الاستراتيجية.**

**كان** إقرار الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض نتائج العام الأول من الاستراتيجية، وذلك في اجتماع الهيئة الرابع للجنة العليا للسلامة المرورية في شهر محرم من عام ١٤٢٦هـ، بمثابة الدافع والمحفز لتحقيق المزيد من الإنجازات على صعيد الخطة الخمسية التنفيذية التي وضعتها الاستراتيجية لنفسها، وتخضع بشكل مستمر للمتابعة والتقويم. حيث وجهت اللجنة العليا كافة الجهات بتنفيذ المهام المدرجة في العام الثاني من الخطة الخمسية لعام ١٤٢٦هـ، التي تشتمل على عدد من المشروعات التنفيذية والحلول العملية لعدد من المشكلات المتعلقة بالسلامة المرورية في مدينة الرياض.

## منهجية حملات مكافحة السرعة

تمثل حملات ضبط السرعة على طرق المدينة أحد أهم العوامل التي يمكن من خلالها تقليل خطورة الطرق، وبالتالي تقليل عدد الحوادث الجسيمة وشدة الإصابة التي تقع على تلك الطرق.

ويتم تحديد مواقع هذه الحملات وأوقاتها ضمن أساليب علمية، تعتمد بصورة كبيرة على ثلاثة عناصر أساسية هي:

١ـ الطرق التي تكون فيها السرعة السبب الرئيسي للحوادث الجسيمة.

٢- الطرق التي يكون فيها معدل سرعة المركبات عالياً نسبة للسرعة المحددة.

٣- الطرق التي يكثر فيها عدد مخالفات السرعة وفقاً لمسوحات السرعة الدورية التي قامت بها دوريات المرور خلال العامين الماضيين.

ومن المهم جداً اختيار مواقع آمنة لحملات ضبط مخالفي السرعة التي تقوم بها دوريات المرور على الطرق السريعة، وذلك عن طريق التأكد من أن المواقع المختارة يمكن رؤيتها من قبل سائقي المركبات للحفاظ على سلامتهم وسلامة أفراد المرور في آن معاً.

### خطط للضبط المروري

تتبع دوريات المرور في مدينة الرياض خططاً استراتيجية للضبط المروري، مبنية على معلومات الحوادث الجسيمة التي تم استنباطها من نظام معلومات الحوادث الذي تم تطويره من قبل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالتعاون مع مرور منطقة الرياض، حيث تم تكوين جداول شهرية لمواقع الحملات الثابتة والمتحركة وأوقاتها، وعدد المواقع التي يجب أن تتواجد فيها دوريات المرور بين حين وآخر، وتشارك في عمليات الضبط المروري دوريات المرور السري التي تلعب دوراً مهماً في ضبط مخالفي السرعة.

وتم إجراء العديد من حملات ضبط السرعة في طرق المدينة السريعة، حيث يتم إجراء مسح للسرعة قبل الحملات وبعدها. وقد اتضح من خلال المسوحات وجود انخفاض واضح في معدل السرعة على الطرق وعدد المخالفين، وبالتالي انخفاض في نسبة الحوادث الجسيمة التي تقع في تلك الطرق.

وعلى سبيل المثال على طرق الدائري الغربي والجنوبي، انخفضت أعداد المخالفين من ١٢,٥٪ إلى ٥٪ خلال شهر واحد، كما انخفض معدل سرعة المركبات ما بين ٢ و ٧٪، فيما انخفضت أعلى السرعات المسجلة في تلك الطرق التي جرت فيها حملات السرعة.

### تدرج في فرض الأنظمة المرورية

شهد العام الثاني للإستراتيجية البدء في تنفيذ مشروع تطبيق الأنظمة المرورية في مدينة الرياض، التي وضعتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالتعاون مع مرور منطقة الرياض.

ويركز المشروع، الذي يعد أحد المشروعات المشتركة بين الهيئة العليا ومرور المنطقة، على مكافحة أبرز مسببات

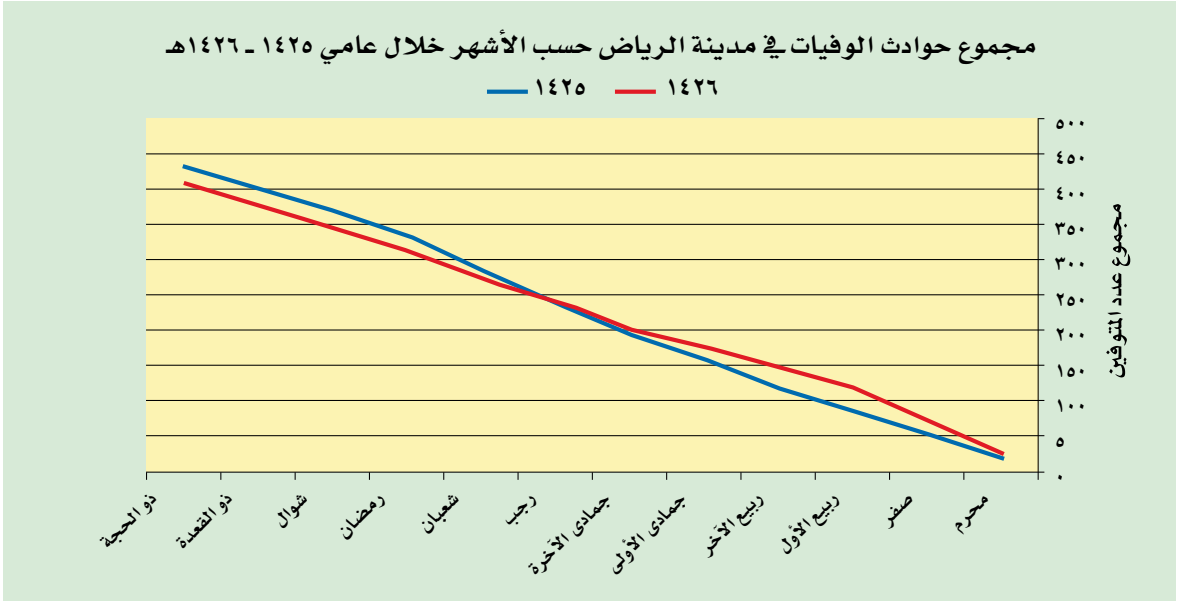

الحوادث المرورية المميتة، التي تم تحديدها من خلال تحليل دقيق لـ ١٥٠ ألف حادث في مدينة الرياض عام ١٤٢٤هـ، وذلك من خلال تطوير استراتيجية شاملة لتطبيق الأنظمة المرورية في المدينة، وفرض الأنظمة المرورية بشكل مستمر.

ويتضمن مشروع تطبيق الأنظمة المرورية أهم المخالفات المرورية التي تتسبب في الحوادث الخطرة مثل: (السرعة وقطع الإشارة والانحراف المفاجئ بين مسارات الطرق والقيادة بتهور وعدم الالتزام بحزام الأمان)، لذا تم وضع برنامج لضبط الأنظمة المرورية في المدينة من خلال أربع مراحل، لضمان تأهيل القائمين بهذه العمليات والتدرج في تطبيق الأنظمة حسب أنواع المخالفات وخطورتها، حيث تم البدء في ضبط مخالفات السرعة، ثم قطع الإشارة، فالانحراف المفاجئ بين مسارات الطرق، حتى يتم تطبيق الأنظمة على جميع أشكال المخالفات المرورية.

وفي المرحلة الأولى من المشروع، تم تقييم الوضع الراهن للمخالفات المرورية، وتحليل بيانات برنامج الحوادث المرورية، والعمليات والآليات المتبعة لتطبيق النظام المروري في المدينة، كما تم في هذه المرحلة وضع الأسس الرئيسة لتنظيم عمليات تطبيق الأنظمة المرورية وتحديد الخطوات والآليات المناسبة.

### التدريب على ضبط مخالفات

بدأت خلال المرحلة الثانية من المشروع، عمليات التدريب على ضبط مخالفات السرعة، وجرى تطبيق تجريبي للمشروع في المواقع التي تكثر فيها الحوادث المرورية جراء السرعة، كالجزء الجنوبي للطريق الدائري الغربي، وطريق الملك عبدالله، وطريق التخصصي، وعلى ضوء نتائج الخطة التجريبية تم وضع نقاط ثابتة لمراقبة تجاوز السرعة في هذه الطرق، وتنفيذ الخطط الفعالة لعمليات الضبط المروري، من حيث مكان الحملة ووقت ومدة تنفيذها وخطط تغيير أمكنتها، بهدف خلق الشعور بوجود المرور في أي مكان وفي أي وقت.

أما المرحلة الثانية من مشروع تطبيق الأنظمة المرورية،

فشملت تدريب أفراد المرور على عمليات ضبط السرعة من خلال مركبات المرور المتحركة، ويتم ذلك من خلال التطبيق العملي على مدار اليوم، بمعدل ٢٥ حملة يومية.

### تجهيزات تقنية لتطبيق الأنظمة

تشهد استراتيجية السلامة المرورية حالياً العمل على تنفيذ المرحلة الثالثة من الاستراتيجية في عامها الثالث، وتركز هذه المرحلة على مخالفات: (قطع الإشارة، حزام الأمان، الانحراف المفاجئ بين مسارات الطرق)، إلى جانب تحديد أحدث الآليات والتجهيزات التقنية الحديثة المخصصة لتنظيم عمليات تطبيق الأنظمة المرورية وضبط المخالفات المرورية ليتم استخدامها خلال هذه المرحلة، إضافة إلى استمرار حملات السرعة.

بدء العمل في تطبيق مخالفات: قطع الإشارة وحزام الأمان في منطقة شرق الرياض بعد تقسيمها إلى مناطق ضبط مروري، وتحديد فرق عمل لكل منطقة، وتدريب أفراد المرور على التعامل مع هذه القضايا. أعقب ذلك تعميم هذا الإجراء

**أهم أسباب الحوادث البليغة خلال خمسة أشهر من عامي ١٤٢٧و ١٤٢٦هـ**

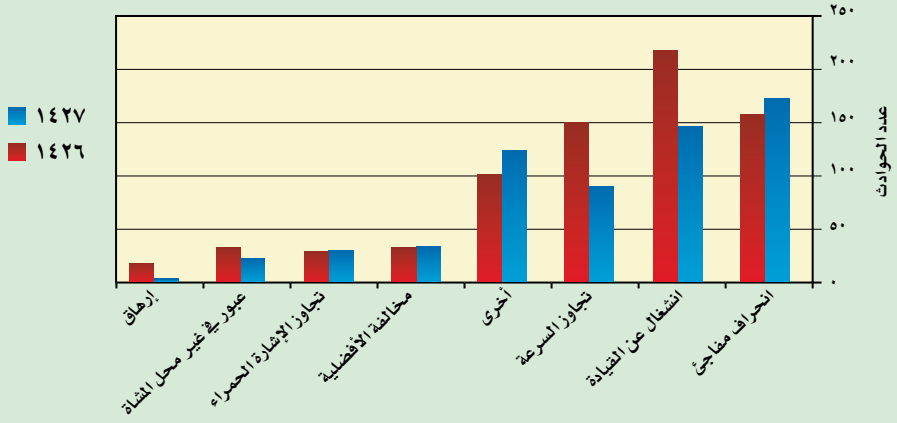

على بقية أجزاء المدينة، لتصل المواقع التي يتم فيها ضبط مخالفات قطع الإشارة إلى ٢٠ حملة، يتم زيادتها خلال الفترة القادمة.

أما المرحلة الرابعة من استراتيجية السلامة المرورية، فسيتم خلالها - بإذن الله - الاستمرار في عمليات ضبط السرعة وتجاوز الإشارة الحمراء وغيرها من المخالفات المرورية، غير أن هذه المرحلة ستشهد استخدام أحدث التقنيات في مجال أنظمة المراقبة المرورية، وبشكل خاص استخدام الكاميرات الرقمية المتحركة لضبط السرعة وتجاوز الإشارة الحمراء والقيادة بتهور بين مسارات الطرق.

هذا، وتواصل القطاعات المشاركة في تنفيذ الخطة التنفيذية الخمسية للاستراتيجية العمل على إنجاز مهامها حسب الخطة، حيث نفذ هذا العام عدد من المشاريع الرئيسة، منها على سبيل المثال: استمرار أمانة منطقة الرياض ووزارة النقل بالعمل وفق جدول تنفيذي، لتحديد الطرق والمواقع التي تكثر فيها الحوادث الخطرة على شبكة الطرق في مدينة الرياض، وإعطاؤها الأولوية لمشاريع صيانة الطرق، وكذلك وضع حملة إعلامية مكثفة مبنية على قاعدة المعلومات والحوادث المرورية، من حيث تحديد الفئات المستهدفة والتركيز على الأسباب الرئيسة للحوادث، وغيرها من المشروعات المدرجة في الخطة الخمسية التنفيذية.

### عمليات ضبط السرعة

وكان البدء في عمليات تطبيق ضبط السرعة في بعض الشوارع الرئيسة بالمدينة من أبرز ما تم إنجازه في العام الأول من الاستراتيجية، حيث جرى تطبيق برنامج ضبط السرعة في عدة مواقع مختارة على الطرق السريعة والدائرية والرئيسة، مثل: الجزء الجنوبي للطريق الدائري الغربي، وطريق التخصصي باتجاه الشمال، وتوزيع نقاط الضبط الثابتة على طريق الملك عبدالله، إضافة إلى وضع معايير خاصة بتطوير الرسائل الإعلامية ورفع مستوى الوعي المروري.

## تحديد المواقع الخطرة وتحليلها

تعد معالجة المواقع الخطرة على الشوارع الرئيسية من أهم الأساليب المتبعة في الدول المتقدمة للحد من الحوادث المرورية، حيث تُعرف المواقع الخطرة بـ (النقاط السوداء)، وتساهم معالجتها في تقليل الحوادث الجسيمة التي تتكرر في بعض المواقع على شبكة طرق المدينة، وينتج عن هذه العملية مجموعة من التوصيات الهندسية الخاصة بكل موقع يتم تحليله لتحسين السلامة المرورية فيه.

ويتم اتباع منهجية معتمدة ومستخدمة في معظم الدول المتقدمة في مجال السلامة المرورية لمعالجة المواقع الخطرة، وتتكون هذه المنهجية من أربع مراحل أساسية هي:

مرحلة التحقيق في الحوادث لمعالجة المواقع الخطرة على الشوارع الرئيسية، وتتوزع على ثلاث خطوات أساسية هي:

١- تحديد الطرق التي تكثر فيها الحوادث الخطرة، وتتم هذه الخطوة عن طريق استخدام نظام تحليل معلومات الحوادث (MAAP) وينتج عنها تقارير ملخصة عن الحوادث وأسبابها الرئيسية.

٢- التحليل المبدئي للحوادث وتحديد المواقع الأكثر خطورة (Black spots)، وتتم هذه الخطوة عن طريق استخدام نظام (MAAP)، وتنتج عن هذه الخطوة

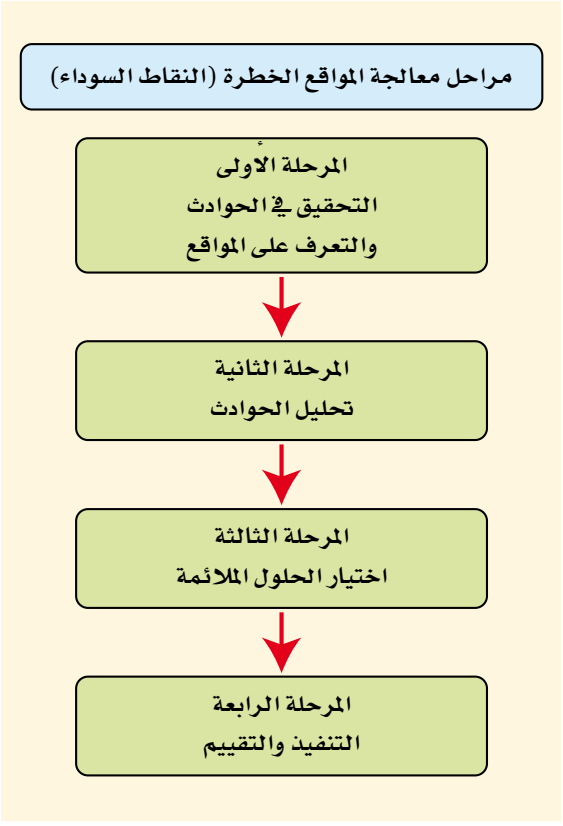


خرائط توضح أسوأ موقع في الطريق المختار.

٣- زيارة مواقع الحوادث وجمع معلومات الموقع مثل (صورة فوتوغرافية، فيديو عن الحركة المرورية، حالة سطح الطريق، الإنارة، العلامات المرورية، طريقة التحكم المروري، وسائل عبور المشاة) وغيرها.

أما مرحلة تحليل الحوادث، فتتضمن خطوتين أساسيتين هما:

١- جمع المعلومات الأخرى، وتشمل جمع معلومات دقيقة عن مواقع الحوادث مثل: التقارير المدونة من إدارة مرور مدينة الرياض، وتتضمن تخطيط الحادث وصوره، ومخططات الطرق، وطرق التحكم

المروري، وحجم الحركة المرورية في الموقع.

٢- التحليل المفصل، وتتضمن هذه الخطوة تحليل كافة المعلومات والتعرف على الأسباب الحقيقية للحوادث ومدى تكرارها، وإجراء تحليلات إحصائية مفصلة لهذه الأسباب، وزيارة المواقع عدة مرات للنظر في الحاجة لوضع حلول هندسية في الموقع، وإمكان تطبيقها دون عرقلة حركة المرور.

اختيار حلول المواقع ووضع أولوياتها يمثل المرحلة الثالثة من منهجية معالجة المواقع الخطرة على الشوارع الرئيسية، وتتضمن هذه المرحلة خطوتين هما:

١ـ اختيار الحلول الهندسية والحلول الأخرى، وتشمل اختيار الحلول الهندسية التي تساعد في منع تكرار الحوادث، بعد مراجعة الخيارات الممكنة ومدى فعاليتها، إضافة إلى حساب تكلفة تنفيذ الحلول وعوائدها الاقتصادية، نسبة إلى عدد الحوادث التي يمكن تجنبها في المستقبل إذا تم تنفيذ الحلول (Cost benefit analysis).

٢ـ وضع الأولويات بالنسبة للمواقع التي سيتم معالجتها، ويتم ترتيب الاختيارات وفقاً لقابليتها للتنفيذ، وقيمة تكلفة الحلول الاقتصادية وعوائدها، مع الأخذ في الاعتبار جوانب سرعة التنفيذ، وإعلام الجهات التنفيذية في المدينة بنتائج التحاليل والحلول المقترحة ومواقعها.

المرحلة الأخيرة من المنهجية المتبعة لمعالجة المواقع الخطرة على الشوارع الرئيسية، تعنى بالتنفيذ والتقييم، وعادة ما تكون هذه المرحلة من مسؤولية الجهات التنفيذية في المدينة، وتتضمن ثلاث خطوات أساسية هي:

١ـ تصميم الحلول وتنفيذها، وتتضمن هذه الخطوة تصميم الحلول المقترحة وإنتاج رسوم هندسية مفصلة قابلة للتنفيذ، ومن ثم تقدر تكلفة التنفيذ ويرسى عقد تنفيذها على مقاول متخصص، أو يكلف قسم الصيانة في الجهة التنفيذية بالتنفيذ إذا كانت الحلول المقترحة بسيطة وسهلة التنفيذ.

٢ـ مراقبة المواقع بعد التنفيذ، وتبدأ هذه الخطوة مباشرة بعد تنفيذ الحلول المقترحة، وتستمر لمدة ثلاث سنوات بعد التنفيذ، تجمع خلالها معلومات الحوادث وغيرها، لكي يتم تقييم الحلول في الخطوة القادمة.

٣ـ تقييم الحلول، وتتضمن هذه الخطوة تقييم الحلول التي تم تنفيذها في المواقع الخطرة للتعرف على مدى تاثير الحلول وفعاليتها في التقليل من الحوادث الجسيمة. وتعتبر هذه الخطوة غاية في الأهمية، وذلك لمساعدتها في وضع الأولويات في مشاريع المعالجة المستقبلية، وتقنين تكلفة الموارد المالية المخصصة للحلول بحيث تكون محدودة وذات أثر أكثر إيجابية.

## إصلاح المواقع الخطرة

إصلاح المواقع الخطرة في المدينة كان أحد أبرز النتائج التي حققتها الاستراتيجية خلال عامها الثاني. فبعد أن مكّنت قاعدة معلومات الحوادث المرورية وإنتاج خريطة الحوادث المرورية في مدينة الرياض، من تحديد الطرق والمواقع التي تتركز فيها الحوادث المرورية، قامت أمانة منطقة الرياض ووزارة النقل بوضع جدول تنفيذي لتنسيق عمليات معالجة هذه المواقع، وضمان تزويدها بكافة عوامل السلامة المرورية.

وتقوم أمانة منطقة الرياض حالياً بمشروع لمعالجة عشرة مواقع خطرة من الطرق التي تديرها الأمانة، فيما تقوم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالتعاون مع وزارة النقل بالعمل على معالجة المواقع الخطرة على الطرق

**حوادث الوفيات خلال خمسة أشهر من عامي ١٤٢٧و ١٤٢٦هـ حسب وقت الحادث**

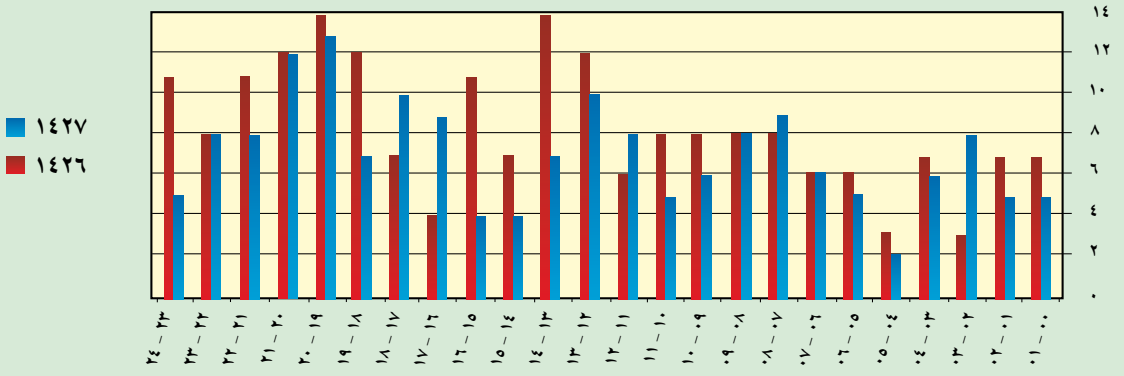

**حوادث الوفيات خلال خمسة أشهر من عامي ١٤٢٧و ١٤٢٦هـ حسب نوع الحادث**

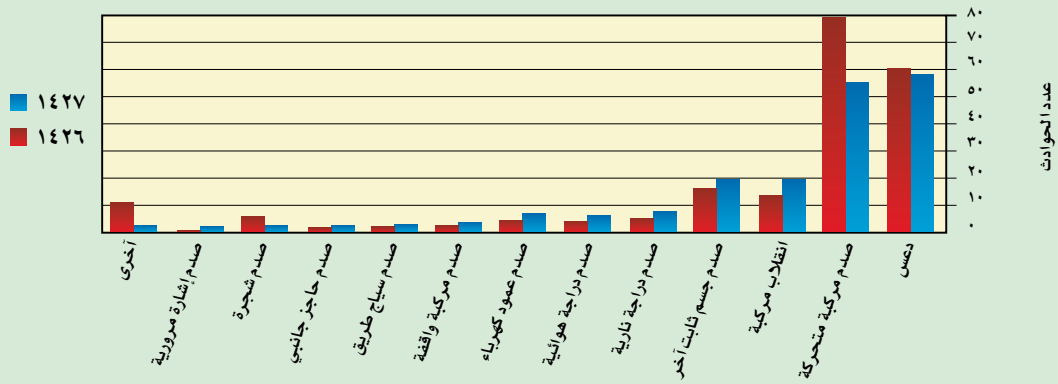


السريعة التي تكثر بها الحوادث، وتتضمن الطرق الخاضعة للمعالجة حالياً:

| م | اسم الطريق |
|---|---|
| ١ | طريق الخرج القديم |
| ٢ | طريق ديراب |
| ٣ | طريق الحائر |
| ٤ | طريق مكة المكرمة |
| ٥ | طريق الدائري الجنوبي |
| ٦ | طريق الدائري الشرقي |
| ٧ | طريق الملك فهد |
| ٨ | طريق خريص (بعد تقاطع القاهرة) |
| ٩ | طريق الدائري الشمالي |
| ١٠ | طريق الدائري الغربي(الملك خالد) |
| ١١ | طريق القصيم السريع (ضمن حدود المدينة) |
| ١٢ | طريق الدمام السريع (ضمن حدود المدينة) |
| ١٣ | طريق الجنادرية |
| ١٤ | طريق الخرج الجديد |
| ١٥ | طريق التخصصي الثمامة |

ومن بين المشروعات التنفيذية التي تم تنفيذها خلال العام الثاني من تطبيق الاستراتيجية:

- مشروع تخفيف الحوادث المرورية في الأحياء السكنية، عن طريق تنفيذ إجراءات تهدئة حركة المرور داخل الأحياء.
- دراسة تطوير نظام الحد من حوادث الانزلاق على شبكة طرق مدينة الرياض.
- مشروعات مخططات إدارة المرور الشامل لمناطق محددة بمدينة الرياض.
- مشروع تحسين مستوى السلامة المرورية عند المساجد والجوامع.
- مشروع تحسين مستوى السلامة المرورية عند المدارس بمدينة الرياض.
- مشروع دراسة تحديد السرعات على الطرق والشوارع بمدينة الرياض.
- تحسين تقاطعات طريق الشيخ جابر الأحمد الصباح التي تكثر فيها الحوادث المرورية بتحويلها إلى دوارات. وهو إجراء كان له دور كبير وملحوظ في تخفيض عدد الحوادث المرورية. وتشمل التقاطعات

**الحوادث البليغة خلال خمسة أشهر من عامي ١٤٢٧و ١٤٢٦هـ حسب نوع الحادث**

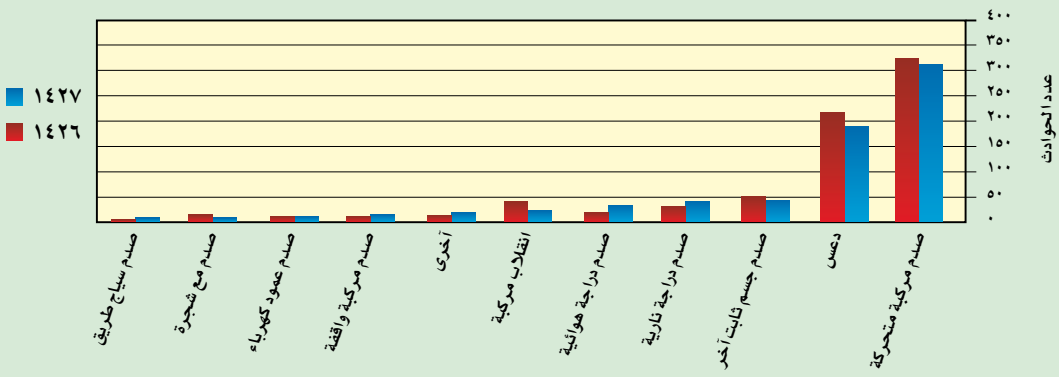

التقاء طريق الشيخ جابر الأحمد الصباح مع الطرق التالية: طريق الملك عبدالله وطريق الإمام عبدالله بن سعود بن عبدالعزيز وطريق الشيخ عيسي بن سلمان آل خليفة وطريق الأمير بندر بن عبدالعزيز.

### التوعية في المقررات الدراسية

وبدورها تقوم وزارة التربية والتعليم بالعمل على وضع استراتيجية لرفع مستوى السلامة المرورية وترسيخها من خلال المقررات الدراسية، ما سيكون له بالغ الأثر في رفع مستوى السلامة المرورية في الخطط القصيرة والطويلة الأجل، وترسيخ مفهوم الوعي والإدراك المروري لدى أجيال اليوم والمستقبل.

### تطوير عمليات «الهلال الأحمر»

شملت المشروعات التنفيذية المنفذة خلال العام الثاني من بدء تطبيق الاستراتيجية، تطوير غرفة عمليات جمعية الهلال الأحمر بمنطقة الرياض، حيث قامت جمعية الهلال الأحمر بمنطقة الرياض بتطوير غرفة العمليات بالمدينة لرفع مستوى الخدمات الإسعافية، باستخدام الخريطة الرقمية الموحدة لمدينة الرياض التي أنتجتها الهيئة، ما كان له دور كبير في تقليص زمن الاستجابة وسرعة الوصول إلى مكان الحادث.

ويعتمد هذا النظام في الوصول إلى مكان البلاغ على استخدام الخرائط الرقمية المطورة المزودة بأسماء الأحياء والشوارع والمعالم في مدينة الرياض، وآلية البحث عن المواقع، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا النظام يمكّن من تتبع سيارات الإسعاف المزودة بأجهزة إحداثيات المواقع الجغرافية الـ GPS.

### دراسة أعباء الحوادث

بهدف تقويم آثار وأعباء ضحايا الطرق على عاتق النظام الطبي بمدينة الرياض، أجرت وزارة الصحة دراسة توضح تكاليف الخدمات المقدمة إلى المصابين في المستشفيات والمراكز الطبية المختلفة في مدينة الرياض، وتحديد حجم المشكلة من ناحية إشغال أسرّة المستشفيات خلال مراحل العلاج والتأهيل.

وتفيد معلومات الدراسة في قضايا عدة، من أبرزها ما يتعلق بمعرفة نسبة الإنفاق على مشاريع السلامة المرورية بالمقارنة مع الأعباء الاقتصادية للحوادث المرورية، وتحديد أولويات القطاع الصحي في التعامل مع قضية السلامة المرورية، بالإضافة إلى استفادة قطاع التأمين من هذه المعلومات.

## لجنة السلامة المرورية

يشار إلى أن تشكيل لجنة عليا للسلامة المرورية في مدينة الرياض، أقرته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في اجتماعها الثاني لعام ١٤٢٤هـ، ويترأسها صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز نائب رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وبعضوية كل من: سمو أمين منطقة الرياض، معالي رئيس جمعية الهلال الأحمر السعودي عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة، وكيل وزارة النقل، وكيل وزارة التربية والتعليم، وكيل وزارة الصحة، وكيل وزارة الثقافة والإعلام، مدير شرطة منطقة الرياض.

وجرى تشكيل اللجنة العليا على ضوء استراتيجية السلامة المرورية في مدينة الرياض، التي أكملت الهيئة إعدادها في نهاية عام ١٤٢٣ هـ، من أجل التوصل إلى الحلول الممكنة واتخاذ التدابير الضرورية لرفع

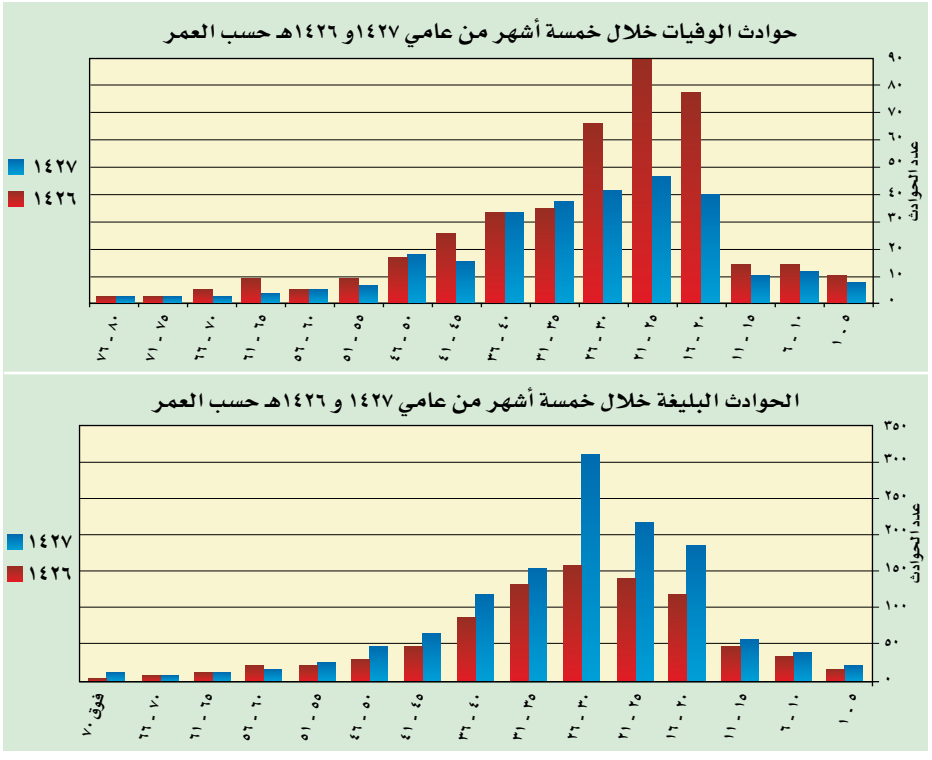

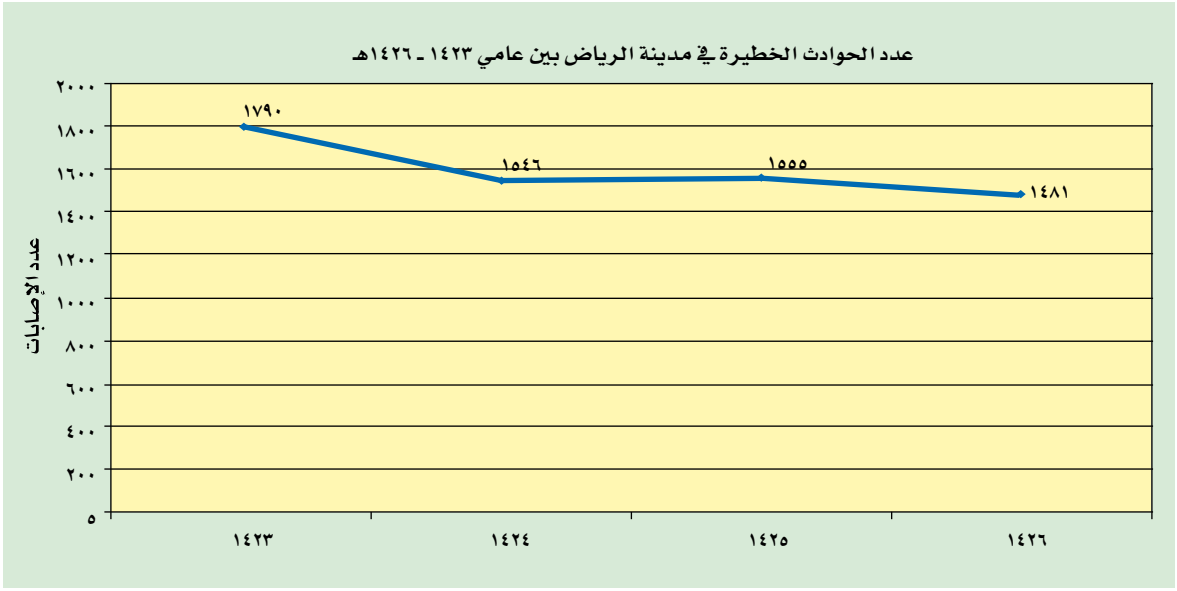


مستوى السلامة المرورية في المدينة، وتفعيل أوجه التنسيق والتعاون بين جميع الأجهزة المختلفة للحد من الحوادث المرورية والتخفيف من عواقبها.

وتضمنت استراتيجية السلامة المرورية بمدينة الرياض أربعة عناصر أساسية هي:

١ـ تقييم الوضع الحالي لمستوى السلامة المرورية في مدينة الرياض، من خلال تقييم أداء العناصر الرئيسة للسلامة المرورية في المدينة.

٢ـ تحديد القضايا الحرجة في المحاور الرئيسة لنظام السلامة المرورية.

٣ـ تطوير الخيارات الاستراتيجية بناء على نقاط القوة والضعف في نظام السلامة المرورية في المدينة.

٤ـ وضع الخطة التنفيذية لاستراتيجية السلامة المرورية في مدينة الرياض.

## الخطة التنفيذية للإستراتيجية

اشتملت الخطة التنفيذية لاستراتيجية السلامة المرورية على أهداف استراتيجية، لتقليل حالات الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق خلال السنوات العشر القادمة، والمهام الرئيسة للجهات المعنية بالسلامة في المدينة، وخطة تنفيذية خمسية محدد بها الفترة الزمنية لتنفيذ المهام من قبل جميع الجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى كافة الأعمال والإصلاحات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة.

وقد تم تطوير الخطة الاستراتيجية للسلامة المرورية بحيث تشمل المحاور الرئيسة لنظام السلامة المرورية، التي تشمل: (قطاع إدارة السلامة المرورية والتنسيق بين الجهات، تطبيق الأنظمة المرورية، قطاع هندسة المرور، التعليم والتوعية، الإسعاف والعناية الطبية، سلامة المركبات، البحوث والتقييم).

أما الخطة الخمسية التنفيذية لاستراتيجية السلامة المرورية في مدينة الرياض، فتتضمن المهام المناطة بالجهات ذات العلاقة.

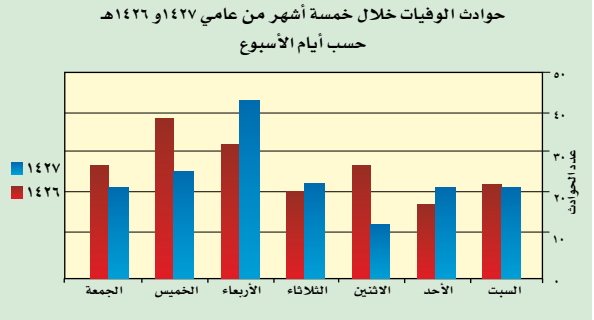


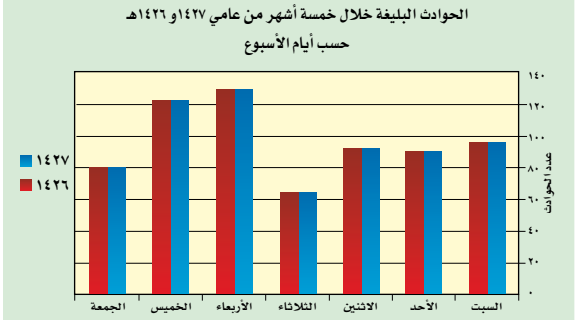

# القواعد الضرورية لدرء مخاطر انهيار المنشآت في شرق الرياض

**أصدرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض كتاباً عن قواعد تأسيس المباني على التربة الحساسة شرقي مدينة الرياض، يحتوي على الحد الأدنى من الإجراءات اللازم اتخاذها عند التأسيس على التربة الحساسة في المنطقة ويهدف إلى التقليل من مخاطر الانهيار المحتمل (الكلي أو الجزئي) للتربة، كما يطرح البدائل العلمية للتعامل مع مشكلة التربة الرسوبية النهرية القابلة للانهيار أو الانتفاش في المناطق الشرقية لمدينة الرياض.**

**تتكون** التربة في شرق مدينة الرياض من نوعين هما: (التربة القابلة للانهيار) و(التربة القابلة للانتفاش). وتعرف (التربة القابلة للانهيار) بأنها نوع من التربة غير المستقرة التركيب، وتحتوي على نسبة عالية من الفراغات نتيجة طبيعة ترسبها، وفي بعض الحالات نتيجة خلوها من الحبيبات الدقيقة. فعندما تتشبع التربة بالمياه تزيد كثافتها، وينتج عن ذلك هبوطها.كما أن هناك بعض المناطق التي تزيد فيها كمية كربونات الكالسيوم في التربة، والتي تذوب في الماء ما يؤدي إلى هبوط في التربة.

أما (التربة القابلة للانتفاش) فغالباً ما تحتوي على معدن (المونتموريلنيت) الذي يَنْشَط عند تعرضه للرطوبة أو البلل، فعندما يتعرض هذا النوع للمياه، فإنه ينتفش «يتمدد»،ويتولد عن ذلك ضغط للأعلى على أساسات المبنى، ما قد يؤدي إلى تشقق وكسور في بعض العناصر الإنشائية. تمثل قواعد البناء الحد الأدنى من الإجراءات اللازم اتخاذها عند التأسيس على التربة الحساسة في منطقة شرق الرياض، وذلك بغرض التقليل من مخاطر الانهيار المحتمل الكلي أو الجزئي نتيجة للحركة غير المتساوية للتربة الناتجة عن وصول المياه إليها.

صنف كتاب «قواعد تأسيس المباني على التربة الحساسة شرقي مدينة الرياض» المباني إلى مجموعتين:

١- مجموعة المباني الصغيرة، وتشمل المباني المكونة من طابق أو طابقين.

٢- مجموعة المباني الضخمة، وتشمل المباني التجارية والمباني الحكومية والأسواق ومنشآت الخدمات.

وأوصى الكتاب بإجراء الاختبارات أو (الجسات الجيوتقنية) على التربة قبل البناء، باعتبار أن هذه

الاختبارات ضرورية لجميع «المباني الصغيرة» المزمع إنشاؤها في المنطقة، أما إذا كانت تلك المباني تنتمي إلى مجموعة المباني الضخمة، فإنه يجب إجراء الفحوصات التي حددها الكتاب بشكل مفصل.

وتتيح قواعد البناء على التربة الحساسة للمهندس الجيوتقني اختيار تصاميم أكثر تحفظاً من الموصى بها في الكتاب.

## تركيبات جيولوجية متعددة

نمت مدينة الرياض خلال العقود الثلاثة الماضية بشكل هائل في جميع الاتجاهات، لتغطي مساحات شاسعة من التركيبات الجيولوجية العديدة التي تتجه عادة من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي محاذية لوادي حنيفة.

ويحد منطقة حوض وادي حنيفة من جهة الشرق سلسلة تلال تكوينها الأساسي من الحجر الجيري بالقرب من الطريق الدائري الشرقي، ويليها من الشرق وادي السلي، حيث يغطي قناة واسعة تجري جهة الجنوب يحدها من الشرق أرض جبلية تسمى تكوين هيت.

يتكون النظام الطبيعي للمياه الجوفية في وادي السلي من خزان عميق يعرف بـ (خزان الرياض)، ويوجد في الجزء السفلي منه (تكوين العرب)، وهو قاع صخري من الحجر الجيري على عمق أكثر من ١٢٠ متراً، يعلوه أيضاً خزان آخر هو (خزان السلي) على عمق ٢٠ متراً في التربة الرسوبية النهرية الشرقية في قاع الوادي، بميل يتراوح من ١ إلى ٢ جهة الجنوب.

وتشير الدراسات إلى وجود طبقة تعلو وسط وادي السلي تسمى (تكوين الخرج) تتكون من رسوبيات نهرية متلاحمة يمكن تمييزها من خلال التصوير الجوي.

وتعرف التربة الرسوبية بأنها متغيرة بشكل ملموس، حيث من الممكن أن يكون الموقع ذو التربة القابلة للانهيار محاطاً بتربة غير قابلة للانهيار.

والفروق الظاهرية بين التربة القابلة للانهيار والتربة غير القابلة للانهيار غير ملموسة، علاوة على ذلك فإن "الاختبارات الدليلية" البسيطة لا تعطي مقاييس توضح مدى قابلية التربة للانهيار، أو مدى قابليتها للانتفاش، كما أنها لا تصلح كأساس لتصميم أساسات تؤدي دورها بكفاءة إذا أنشئت على هذه الأنواع من التربة.

## أنواع التربة الحساسة للمياه

تكونت الترسبات الغرينية الحساسة للمياه في منطقة شرق الرياض، نتيجة للجريان من التجمعات المائية الصغيرة الناتجة من الفيضانات القليلة التي حدثت على فترات متباعدة، وتمثل هذه الرسوبيات مثالاً حياً للترسبات في المناطق ذات الطقس الجاف جداً، حيث جفت المياه منها تاركة الأملاح تربط حبيبات التربة.

وتتكون هذه الترسبات من طبقات من البحص والرمل الغريني، تتفاوت في درجة ترابط الحبيبات فيما بينها، إذ يقوم الطين بالربط بين حبيبات الرمل حتى أعماق تصل إلى حوالي ١٥ متراً أو أكثر. أما في الحالة الجافة الطبيعية، فإن هذه الترسبات تكتسب قوى «قص» عالية يمكن مقارنتها بالصخور الضعيفة.

وعند تعرض الترسبات للمياه تضعف قوى التماسك بينها، ويعاد تشكيل التربة ما يؤدي إلى حدوث هبوط في التربة. كما توجد أنواع أخرى من التربة الرسوبية النهرية التي تتميز بخاصية التمدد الحجمي أوالانتفاش، نتيجة زيادة المحتوى الرطوبي بها، حيث إن هذه الرسوبيات النهرية تحتوي على حبيبات طينية تنتفش في حالة زيادة المحتوى الرطوبي لها، ويمكننا التفرقة بين هذين النوعين من التربة.

ومن الجدير بالذكر، أن المياه الأرضية في هذه المناطق توجد على أعماق بعيدة نسبياً.

### التربة القابلة للانهيار

عند تعرض هذا النوع من التربة للتشبع بالمياه، فإن كثافتها تزيد، وينتج عن ذلك هبوط بصرف النظر عن كونها محملة بمبنى أم لا، ويرجع ذلك إلى كون هذا النوع من التربة غير مستقر التركيب، ويحتوي على نسبة عالية من الفراغات نتيجة طبيعة ترسبه، وفى بعض الحالات نتيجة خلوه من الحبيبات الدقيقة.

### التربة القابلة للانتفاش

عند تعرض هذا النوع من التربة للمياه، فإنها تتمدد (تنتفش) ويتولد عن ذلك قوة ضغط يمكن أن ترفع أساسات المبنى، وبالتالي قد تؤدي إلى تشقق ومن ثم كسور في بعض العناصر الإنشائية.

وعندما يقل المحتوى الرطوبي لهذه التربة عن محتواها الرطوبي الابتدائي المرتفع نسبياً فإنها تنكمش. حيث من المعروف أن هذا النوع من التربة غالباً ما يحتوي على معدن "المونتموريلينيت" الذي ينشط عند تعرضه للرطوبة أو البلل.

## أنواع المباني

صنف الكتاب المباني في المناطق المعنية في شرق الرياض إلى مجموعتين هما:

١- مجموعة المباني الصغيرة: وتشمل المباني السكنية المكونة من طابق أو طابقين، وكذلك المباني التجارية أو المباني التي لا تحتوي على قبو، ويشترط في هذه الحالة ألا يزيد حمل العمود في المبنى على ٦٠٠ كيلو نيوتن (٦٠ طناً).

٢- مجموعة المباني الضخمة: وتشمل المباني التي لم تصنف على أنها مبان صغيرة مثل:

- المباني التجارية أو الصناعية الكبيرة ... الخ.
- المباني ذات الطابع الحكومي مثل: المباني الحكومية، مكاتب البريد، المدارس، صالات الألعاب والساحات الرياضية والأسواق المركزية وساحات التسوق ... الخ.
- منشآت الخدمات مثل الجسور والأبراج ومحطات توليد الطاقة ومباني معالجة المياه ..الخ.

### فحص المواقع

أوصى الكتاب بإجراء الاختبارات أو (الجسات الجيوتقنية) لكونها ضرورية لجميع «المباني الصغيرة» المزمع إنشاؤها في منطقة شرق الرياض، أما إذا كانت تلك المباني تنتمي إلى مجموعة «المباني الضخمة» فإنه يجب إجراء الفحوصات المحددة، حيث لا غنى عنها. ويتوقف الهدف من إجراء فحوصات الموقع الجيوتقنية على حسب حجم المبنى ونوع استخدامه.

تجرى الفحوصات أو (الجسات الجيوتقنية) من قبل جهة متخصصة في الهندسة الجيوتقنية، تكون على علم تام بالظروف الجيولوجية والهيدرولوجية والجيوتقنية في المنطقة، كما أنه ينبغي لهذه الجهة أن تكون على دراية وعلم بطبيعة المباني في المنطقة لكي يتم تجنب الأضرار المحتملة.

كما يتوقف عدد الجسات ونوع الاختبارات المطلوبة لأي مبنى على عدة عوامل منها: حجم المبنى، ونوع النظام الإنشائي المتبع، ونوع الأساسات، ودرجة تعقد الظروف الجيوتقنية في الموقع.

وبصفة عامة، يتم تحديد الحد الأدنى لعدد الاختبارات أو (الجسات) المطلوبة، على أساس القيام بتنفيذ (جسة) واحدة على الأقل لكل ٣٠٠ متر مربع من مساحة القبو، بشرط ألّا تتجاوز المسافة بين الجسات ٣٠ متراً، وأن يكون عمق (الجسة) أكثر من ٣ أمتار أسفل مستوى التأسيس أو مستوى القبو.

ويجب تصنيف جميع طبقات التربة بكل (جسة) على هيئة قطاعات وسجلات، ومن ثم يحدد

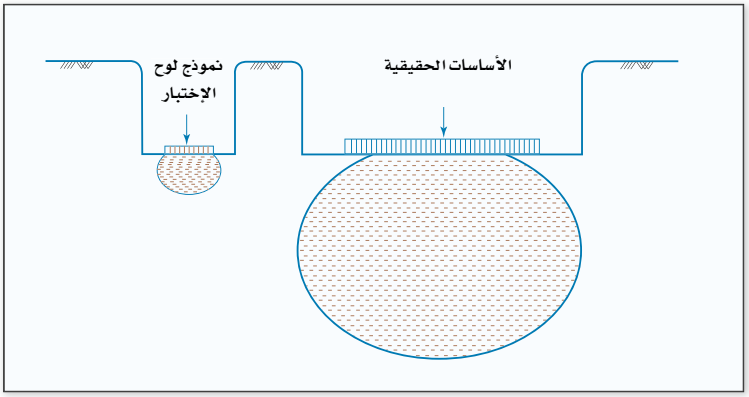


نموذج الاختبار باللوح التقليدي

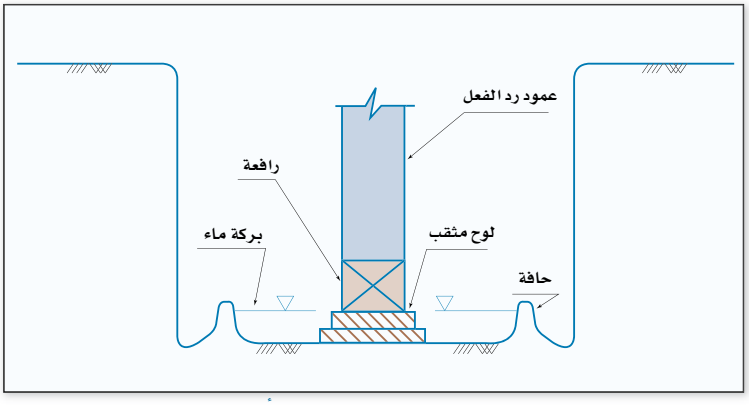


مخطط لمكونات اختبار تحميل اللوح في الأعماق الضحلة

| الحد الأدنى لعدد الاختبارات المطلوبة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | الاختبار المطلوب | | | |
| نوع المبنى | اختبار اللوح المحمل | اختبار تحديد الكثافة بالموقع والمحتوى الرطوبي | اختبار الدليل (حدود إيتربرج، اختبار التدرج) | اختبار الدمك المعدل |
| مبان صغيرة | (يجرى مرة واحدة) اختبار تحميل اللوح التقليدي | (يجرى مرتين) يفضل إجراؤه عند موضع إجراء اختبار تحميل اللوح | (يجرى مرتين) يفضل إجراؤه عند موقع إجراء اختبار تحميل اللوح. | (يجرى مرة واحدة) |
| مبان ضخمة | (يجرى مرتين) اختبار تحميل اللوح التقليدي لكل ٣٠٠ متر مربع من مسطح المبنى. | (يجرى ٣ مرات) لكل ٣٠٠ متر مربع من مسطح المبنى، ويجرى عند مواقع اختبار تحميل اللوح. | (يجرى ٣ مرات) لكل ٣٠٠ متر مربع من مسطح المبنى، ويجرى عند مواقع اختبار تحميل اللوح. | (يجرى مرة واحدة) لكل ٣٠٠ متر مربع من مسطح المبنى. |

مستوى المياه الأرضية لكل (جسة)، ويراعى أن تؤخذ العينات كل ١,٥ متر أو أقل أو عند التغير في خواص التربة.

## الحفر والخندقة للمباني

يمكن الحفر مباشرة بدون دعم جوانب التربة الرأسية إذا كانت من النوع المتماسك، ويمكن للاستشاري أو المالك أو القائم بأعماله القيام بأي من الاختبارين المشار إليهما في الجدول التالي، أو كليهما لتحديد الميول الجانبية الآمنة:

| الاختبار | وصف الاختبار | النتيجة |
|---|---|---|
| ١ | يتم حفر خندق بعمق ٤ أمتار على الأقل وبطول ١٢ متراً أو أكثر ويعاد الاختبار لكل نوع من التربة التي توجد بالموقع. | إذا استمرت الجوانب الرأسية دون انهيار بدون تدعيم لمدة ٥ أيام على الأقل، فإن التربة بالموقع يمكن حفرها بدون الحاجة إلى تدعيم الحوائط، لأنها اجتازت اختبار رقم ١. |
| ٢ | يتم حفر خندق بعمق ٣ أمتار على الأقل وبطول ١٠ أمتار أو أكثر، ويعاد الاختبار لكل نوع من التربة التي توجد بالموقع. | إذا استمرت الجوانب الرأسية دون انهيار بدون تدعيم لمدة ٥ أيام على الأقل، فإن التربة بالموقع يمكن حفرها بدون الحاجة إلى تدعيم الحوائط لأنها اجتازت اختبار رقم ٢. |

## الحفر غير المدعم

إذا كان المبنى المراد إنشاؤه قريباً من مبان أخرى أو طرق أو أية خدمات أخرى، فإن أقصى ميل مسموح به يجب اختياره من الرسم التالي، بشرط ألّا يتجاوز عمق الحفر ٨ أمتار، أما إذا زاد عمق الحفر على ٨ أمتار، فإنه يجب الاستعانة بمهندس جيوتقني لتصميم الميل الملائم.

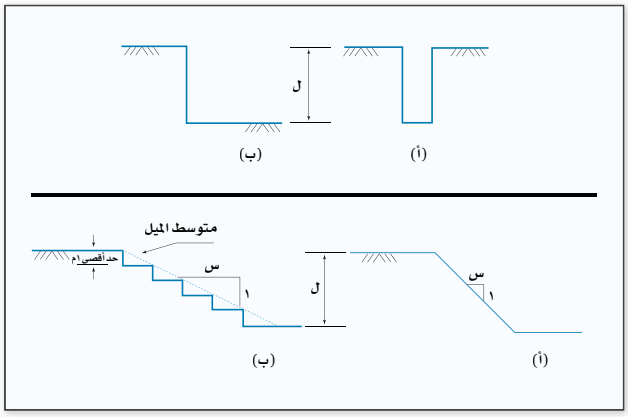


رسم تخطيطي للارتفاع غير المدعم والميل المستوي والمتدرج

ويمكن أن تكون الميول مستوية أو متدرجة بشرط ألا تتجاوز الميل المتوسط المسموح به، ويجب ملاحظة أنه في حالة الحفر بالميل السلمي على عدة خطوات، فإن الميل الأقصى المسموح به يشترط ألا يتعدى عمق الخطوة الواحدة متراً واحداً.

## الحفر بنظام التدعيم

يتم اعتماد الحفر بنظام التدعيم، إذا كانت المباني المجاورة تعوق استخدام نظام الحفر المائل، لاسيما إذا كان عمق الحفر كبيرًا بدرجة لا تسمح بأن يكون الميل غير المدعم مستقرًا، ويستخدم في تدعيم الحوائط أي مواد ملائمة مثل: الخشب، الحديد، الألومونيوم، الخرسانة المسلحة .. الخ.

ويحتوي الشكل التالي على بعض نماذج للحفر بهذا النظام، وينبغي أن يصمم نظام التدعيم بحيث يتحمل الضغط الجانبي الناتج عن ضغط التربة.

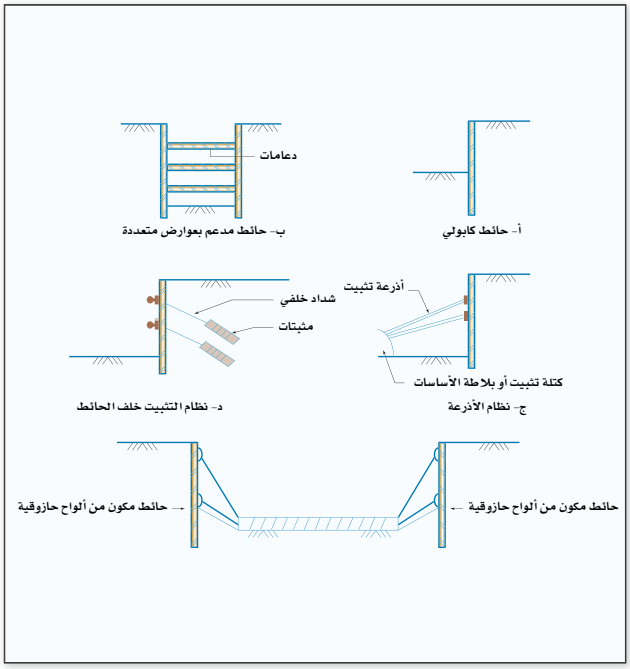


أمثلة لأنظمة الدعم

## المياه الأرضية وتصريفها

### ١ ـ حالات المباني الصغيرة

إذا أظهرت فحوصات الموقع وجود مياه أرضية، وكان من الضروري النزول بمستوى التأسيس، وبالتالي بأعمال الحفر، إلى مستوى أدنى من مستوى المياه الأرضية، فإنه ينبغي تصريف المياه الأرضية أثناء عمليات الحفر وأثناء إنشاء الأساسات، ويتم ذلك باستخدام المضخات.

كما يجب العناية التامة وإلى أقصى الحدود بعمليات الحفر، من أجل الحفاظ على الميل الجانبي للحفر، كما ينبغي ألا يزيد عمق الحفر أسفل مستوى المياه الأرضية عن ١,٥ متر، وفى حالة تجاوز عمق الحفر هذا الحد، فإنه يجب تطبيق قواعد البناء الخاصة بالمباني الضخمة.

### ٢ـ حالات المباني الضخمة

يلزم الاستعانة باستشاري جيوتقني/هيدروجيولوجي لتصميم نظام التصريف، إذا كان مستوى التأسيس أو مستوى القبو أدنى من مستوى المياه الأرضية بالموقع. كما ينبغي أن يحتوي التقرير الهندسي الخاص بنظام التصريف على توصيات محددة وتحليل للنتائج فيما يخص كلاً من:

- تصميم وإنشاء نظام الصرف.
- الرسومات الهندسية للنظام المقترح.
- برنامج حصر ومراقبة المباني تحت التنفيذ والمباني القائمة المجاورة لتحديد الأضرار التي قد تلحق بها بسبب عمليات التصريف.

كما يجب أن يذكر صراحة في التقرير المقدم للحصول على الفسح، أن الاستشاري المسؤول سيقوم بالإشراف على إنشاء نظام التصريف ومتابعته. وعند موافقة البلدية على النظام المعتمد فإنه يصبح جزءاً لا يتجزأ من تصميم المبنى، وعلى المالك التأكد من أن التصميم الإنشائي سوف يأخذ في الاعتبار جميع النتائج والتوصيات التي جاءت بتقرير الاستشاري الجيوتقني/الهيدروجيولوجي.

### تأثير تصريف المياه الأرضية

يجب أن يتم تصريف المياه الأرضية بحيث لا تلحق أية أضرار بالمباني المجاورة أو بعمليات الحفر أو الخدمات الأخرى. كما ينبغي على المسؤول عن عمليات صرف المياه الأرضية الاحتفاظ بسجل مراحل عمليات التصريف. ويجب أن يحتوي السجل على مستوى المياه الأرضية في كل بئر.

### نظام التصريف الدائم للمياه الأرضية

لا ينصح باستخدام نظام تصريف دائم للمباني الجديدة أو المزمع إنشاؤها، لكن بالنسبة للمباني القائمة، فستقوم البلدية بتقييم النظام الدائم المقترح قبل إعطاء الموافقة عليه، شريطة أن يفي النظام المقترح بالمتطلبات الآتية:

- تقرير مفصل عن التصميم معد من قبل الجيوتقني/الهيدروجيولوجي.
- أن ينص في التقرير على أن الاستشاري الجيوتقني/الهيدروجيولوجي سوف يقوم بالإشراف على إنشاء نظام التصريف.
- أن يقوم المالك بمراقبة عمليات تشغيل النظام لمدة عام على الأقل، وكذلك مراقبة المبنى وكل الخدمات والمباني المجاورة، إذا كان هبوط المياه في حدود ١,٥ متر أو أكثر.

وفي حالة تنفيذ نظام لصرف المياه الأرضية يجب أن يقدم برنامج متكامل للبلدية يوضح فيه عدد مرات تشغيل المضخات والفترة الزمنية لكل مرة وحجم المياه المتوقع ضخها، وكذلك طريقة التخلص من المياه المسحوبة من باطن الأرض.

## تصميم الأساسات

استعرض كتاب «قواعد تأسيس المباني على التربة الحساسة شرقي مدينة الرياض» متطلبات تصميم الأساسات غير العميقة، سواء في مناطق التربة القابلة للانهيار، أو في التربة القابلة للانتفاش، وشرح الإجراءات الوقائية أو احتياطات خاصة لمنع وصول المياه للموقع، وذلك في حدود المسموح به لتجنب المخاطرة.

كما تناول المتطلبات الأساسية لتصميم الأساسات والخطوات التسلسلية للتصميم، ونوعية الخرسانة الجيدة من حيث قوة تحملها، ومقاومتها للتفاعلات الكيميائية لمكونات المياه الأرضية والمواد الموجودة فيها، وضرورة مطابقتها للمواصفات السعودية.

### العزل للمياه

أما فيما يتعلق بالعزل للمياه، فشرح الكتاب كيفية عزل الخرسانات عن التربة باستخدام المواد العازلة في مختلف الحالات، إضافة إلى شرح صيغ عزل الحوائط الساندة في حالة وجود قبو، وطرق التعامل مع مواد إعادة الردم تحت الأساسات أو أسفل بلاطة القبو.

### خزانات المياه والمسابح

بصفة عامة، لا ينصح بإنشاء خزان تحت الأرض للمياه في المناطق التي تكون فيها إمدادات المياه في المدينة مستمرة وكافية من ناحية الكمية والضغط. أما إذا قرر الاستشاري المصمم إنشاء خزان أرضي للمياه، فإن سعته يجب أن تحدد على حسب عدد الوحدات السكنية، ووفق الضوابط التي شرحها الكتاب، التي تشمل متطلبات التصميم، وطرق اختيار مواد الإنشاء واختبارها، وشروط أعمال السباكة وأعمال إعادة الردم، ومتطلبات تزويد المناطق المزروعة بنظام للصرف، إلى جانب صيغ خطوط إمدادات المياه، وتصميم الصرف السطحي والصرف تحت الأرضي.

# محمد ..

## استوقفه رجل المرور مرتين ..

## لتجاوزه السرعة المحددة،

## وفي المرة الثالثة استوقفه أجله..

توفي محمد « رحمه الله» إثرحادث مروري في شهر رمضان عام ١٤٢٦هـ بسبب تجاوز السرعة.

المصدر: جريدة الاقتصادية